

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس

إعداد

عائشة عزت محمود سلامة

إشراف

أ. د. طارق الحاج

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات
الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2018م

أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس

إعداد

عائشة عزت محمود سلامة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2018/07/26م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. أ. د. طارق الحاج / مشرفاً ورئيساً
.....
2. د. ذيب ناصيف / ممتحناً خارجياً
.....
3. د. معاذ الأسمر / ممتحناً داخلياً
.....

الإهداء

الى من أشرفت شمسك في سماء حياتي.. وحملت اسمه بكل افتخار.. وكان نورا قد غطي
على احزاني وبدلها افراح.. واصبحت الحياة جميلة بوجوده معي.. حفظك الله ومنعك
بالصحة والعافية.. ودمت لي سنداً.. زوجي الغالي نور.. كما لا انسى ملائكتي التي ترسم
البهجة على شفاهي... أبنائي : جمال، وعمر.

إلى النور الذي ينير لي درب النجاح، إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني
العطاء بدون انتظار... أبي حفظك الله.

إلى من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي
وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلى الأوبة... أمي حفظك الله.

إلى عائلتي الثابتة التي احتوتني وكانت لي اهلاً وسنداً في مسيرتي... أهل زوجي الأعزاء.

وإلى من رافقتني منذ ان حملنا حقائب صغيرة، ومعها سرت الدرب خطوة بخطوة وما
تزال ترافقني حتى الآن.. أختي فلسطين.

وإلى أخي ورفيق دربي في هذه الحياة، وإلى من أرى التفاؤل بعينيهِ والسعادة في ضحكته،
في نهاية مشواري أريد ان أشكرك على مواقفك النبيلة لتطلعك لنجاحي بنظرات الأمل...
أخي الدكتور بهاء.

إلى الغاليات على قلبي أخواتي الصغيرات : رحمة وملاك.

إليك جميعاً، أهدي ثمرة جهدي.

الشكر والتقدير

كـه عالما.. فإن لم تستطع فلك متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللت بإنجاز هذه الدراسة، أحمد الله عز وجل على نعمه التي لا تحصى بها علي، فهو العلي القدير، كما لا يسعني إلا أن أخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير البروفسور الدكتور: طارق الحاج، لما قدمه من جهد ونصح ومعرفة طيلة إنجاز هذه الدراسة، وكان له الأثر الأكبر في وضعي في الطريق الصحيح لأنتمائها بالشكل السليم، مع أصدق الدعوات له بدوام الصحة والعافية والتوفيق لخدمة العلم واهله.

كما أقدم بالشكر الجزيل للدكتور الكريم: مفيد الظاهر.

ولا يفوتني أن أقدم بخالص شكري وتقديري لعضوي لجنة المناقشة الدكتور ذيب ناصيف، والدكتور معاذ الاسمر.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه، حيث أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ط	فهرس الجداول
ي	فهرس الملاحق
ك	الملخص
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	مقدمة الدراسة
4	مشكلة الدراسة
5	أسئلة الدراسة
6	أهمية الدراسة
7	أهداف الدراسة
7	فرضيات الدراسة
7	حدود الدراسة
8	مصطلحات الدراسة
10	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
11	الإطار النظري
11	مفهوم حق الحصول على المعلومات
12	حرية المعلومات في الاعراف الدولية
13	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
14	القوانين المتعلقة بحق الوصول الى المعلومات حول العالم
14	قوانين حق الوصول الى المعلومات في العالم العربي
18	حق الوصول الى المعلومات في الاردن
20	حق الوصول الى المعلومات في فلسطين
21	الواقع القانوني لحرية الوصول للمعلومات في فلسطين

الصفحة	الموضوع
22	ضمانات الحصول على المعلومات
22	الضمانات الدستورية
23	الضمانات القانونية
25	الواقع العملي لحرية الوصول الى المعلومات
26	الدراسات السابقة
34	التعقيب على الدراسات السابقة
37	نموذج الدراسة
39	الفصل الثالث: المنهجية والإجراءات
40	منهجية الدراسة
40	مجتمع الدراسة
40	عينة الدراسة
41	أداة الدراسة
42	صدق الأداة
42	ثبات الأداة
42	منهجية الدراسة
43	إجراءات الدراسة
43	المعالجات الإحصائية
45	الفصل الرابع: نتائج الدراسة
46	النتائج المتعلقة بالسؤال الأول
48	النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني
50	النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث
52	النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع
54	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات
55	مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة
55	النتائج المتعلقة بالسؤال الأول
55	النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني
56	النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

الصفحة	الموضوع
57	النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع
57	التوصيات
59	قائمة المصادر والمراجع
63	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة	41
جدول (2)	معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالات الاستبانة التي تقيس أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس	42
جدول (3)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال مجال البنية التحتية اللازمة لقانون حق الوصول الى المعلومات	47
جدول (4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تطبيق حق الوصول الى المعلومات	49
جدول (5)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الوعي الضريبي للمكلفين	50
جدول (6)	معامل ارتباط بيرسون بين أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية من حيث (مجال البنية التحتية اللازمة لقانون حق الوصول الى المعلومات، وتطبيق حق الوصول الى المعلومات) على تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس	52
جدول (7)	معاملات التفسير لمتغيرات الدراسة حسب نتائج الانحدار الخطي المتعدد	53

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
ملحق (1)	أسماء المحكمين	64
ملحق (2)	الاستبانة	65

أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس

إعداد

عائشة عزت محمود سلامة

إشراف

أ. د. طارق الحاج

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف إلى أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس، وقد تم استخدام المنهج الوصفي ؛ لملاءمته طبيعة الدراسة، إذ يتكون مجتمع الدراسة من المكلفين في محافظة نابلس، فقد بلغ عدد المكلفين (12000) مكلف مسجل في غرفة التجارة في مدينة نابلس، وتم اختيار عينة مكونة من (364) مكلفاً تم اختيارهم بطريقة عشوائية، شكلوا نسبة (3%) من مجتمع الدراسة، ويتضح من نتائج الدراسة أن أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس، في مجال البنية التحتية اللازم لقانون حق الوصول الى المعلومات، قد أتت بمتوسطة (3.53) وانحراف معياري (0.62)، وبنسبة مئوية (70.65%)، وهذا يدل على أن أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس في مجال البنية التحتية اللازم لقانون حق الوصول الى المعلومات، كانت مرتفعة.

تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك اثراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية من حيث مجال البنية التحتية اللازمة لقانون حق الوصول الى المعلومات، وتطبيق حق الوصول الى المعلومات، والوعي الضريبي لدى المكلفين في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس، اعتماداً على قيمة مستوى دلالة (0.05)، أي أن مجال تطبيق حق الوصول الى المعلومات باعتباره متغيراً مستقلاً يفسر ما مقداره (19%) من التباين في المتغير التابع تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة

نابلس، وهي قوة تفسيرية موضوعية. وبناء على نتائج هذه الدراسة اوصي بما يأتي: عقد الندوات الإرشادية، وتنظيم ورش عمل وجلسات للمسؤولين الرسميين حول حق الحصول على المعلومات وأثره الإيجابي على المجتمع، وإجراء التعديلات اللازمة على القانون الأساسي الفلسطيني، بحيث يتم إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات الذي يراعي كافة المبادئ والمعايير القانونية التي تضمن ممارسة هذا الحق.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وخلفيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وخلفيتها

مقدمة الدراسة

شهد النصف الثاني من القرن العشرين ظهور أهم الاختراعات البشرية على الإطلاق وهو الحاسب الآلي، وقد انتشر هذا الاختراع في جميع دول العالم، ولكن الدول بقيت متواضعة في تعاملها مع الحاسب الآلي إلى أن ظهرت شبكة الانترنت العالمية وأخذت تتسم ملامح أهميتها، بحيث أصبح الحاسب الآلي والانترنت أدوات لا يمكن الاستغناء عنها للمواطن والدولة على حد سواء (المناعسة، 2012).

لذا كان لزاما على الحكومات في العالم التفكير في مواكبة هذا التطور للاستفادة من التطور الهائل والمتسارع الذي يشهده قطاع تكنولوجيا الاتصالات وتقنية المعلومات في القرن الماضي. وكانت هذه المواكبة تتمثل في ظهور ما يعرف باسم بحق الحصول على المعلومات الالكترونية، ويعني انتقال الحكومات من تقديم الخدمات العامة والمعاملات من شكلها الروتيني التقليدي إلى الشكل الالكتروني عبر الانترنت (المبيضين، 2013).

وعليه فقد ظهرت مفاهيم مستحدثة تواكب هذا الحق باعتباره مجتمع المعلومات، وعصر المعلومات أو الاقتصاد الرقمي للتعريف بالعديد من التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي ظهرت بسبب انخفاض تكاليف التحول والاشتراك بالمعلومات والتفاعل بين المنظمات والأفراد (Ignacio, 2003).

وأصبحت المعلومات التي تنتجها الحكومات متراكمة، ومنفصلة بين الدوائر في نفس الدولة وأيضا معزولة عن المواطن نفسه، وأصبحت تستخدم من قبل صانعي القرار والمخططين، إلا أن المشكلة أصبحت في مشاركتها مع الجميع، فقد صدرت التشريعات والقوانين التي تهدف إلى تقنين المعلومات ومشاركتها بغية تقديم الخدمات بشكل أفضل وأسرع وأيسر لمواطنيها، وهو ما يمكن أن يساعد في توفير المناخ الاستثماري المشجع تجاه المستثمر

الأجنبي والمحلي، بالإضافة إلى توفير معلومات دقيقة ومحددة بشكل مستمر بحيث تساعد في التخطيط، وبالتالي رفع كفاءة الجهاز الإداري الحكومي، وتوفير المال والوقت، ودمج الجهاز الحكومي بالنظام العالمي الجديد (المبيضين، 2013).

فالمعلومات أصبحت عصب الاقتصاد لأي دولة، وحرية تداولها ومشاركتها أصبح عنصراً ومكوناً جوهرياً في سبيل تحقيق الديمقراطية، إذ إن المواطن الذي يملك المعرفة والمعلومات يمكنه أن يقدم قرارات حول حكومته خلال عملية الانتخاب وبعدها. فالتدفق الحر للمعلومات حول أداء الحكومات يحسن عملية المشاركة ويفتح الباب أمام المجتمع المدني في الازدهار والتفاعل مع بعضه البعض، وهو من حقوق الإنسان الدولية والتي يكفلها له القانون (British Council, 2008).

ويوجد قرابة 65 دولة حول العالم تتبنى قوانين وتشريعات تسمح بحرية بتبادل المعلومات ومشاركتها، وتسمح بالدخول إلى سجلات الحكومة. وبالرغم من هذا التطور في التشريعات إلا أن هناك صعوبات مستمرة كثيراً من العقبات، وأهمها الاعتقاد السائد بأن مشاركة المعلومات يعني مشاركة في السلطة، لذا فإن عملية تشريع القوانين الخاصة بالوعي الضريبي يساعد في تحسين عمل الحكومة، ويسرع من عملية استجابتها لمتطلبات المجتمع في إطار قانوني جامع ويدعم قدرة موظفي الدولة في القيام بمهامهم في عملية أكثر شفافية، وهذا يمهد الطريق من أجل عملية مساءلة أكثر فعالية. إذ أن هذه الأطروحة تستند إلى المسلمة بأنه في ظل غياب الوعي الضريبي لا يمكن للمواطنين المشاركة في عملية التأثير على العملية السياسية ومخرجاتها. وفي ظل هذا الغياب للمعلومات حول أداء الحكومة والذي لا يساعد على التنمية الاقتصادية لأن الجمهور لا يعرف صياغة متطلباته. فهي تشكل المعلومات المنصة الأساسية والتي تنطلق منها النقاشات، وبناء على الحقائق حول الأداء السابق والأولويات الحالية والتحديات المستقبلية (المناعسة، 2013).

وفي ظل غياب الأسس القانونية للوصول إلى المعلومات، فإن حاجات المواطنين تبقى مهمشة وإن الحكومة غير قادرة على الاستجابة لمتطلبات المكلفين، لأن المعلومات تتمثل في

القوة والحاجة للمعرفة والمعلومة ومن أجل المساءلة والمشاركة والتأثير بفاعلية في عملية صناعة القرار في القطاع العام.

وتتنوع نماذج مشاركة المعلومات في الحكومات حول العالم وضمن الجهات التي تستخدمها، فهناك مثلاً نموذج الحكومة - الحكومة، بمعنى أن الخدمات التي يقدمها قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية هي خدمات داخلية للحكومة نفسها، بحيث تربط الجهات داخل الحكومة نفسها، وأيضاً هناك نموذج الحكومة - المواطن، ويقصد بها توافر الترابط بين قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية الالكترونية والمواطن بشكل مباشر، والنموذج الأخير يتمثل في تركيز قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية الالكترونية على قطاع الأعمال في نموذج الحكومة - قطاع الأعمال، ومنها يفهم بأن هذا النموذج يركز على رجال الأعمال والشركات والمؤسسات الاقتصادية (المبيضين، 2013).

إن سن قوانين تتعلق بحق الحصول على المعلومات الحكومية يعدّ أداة حديثة وفعالة في معالجة الكثير من المشاكل والقضايا التي تتعلق بالإصلاح الإداري ابتداءً من الفساد، واستغلال المنصب، وتساعد في إنجاز المهمات بسرعة ودقة، ولكن في المقابل تحتاج عملية تفعيل حق الحصول على المعلومات الحكومية إلى جهد ومتطلبات تشمل التشريعات والقوانين الداعمة لها، وأيضاً البنية التحتية اللازمة، والتدريب والتأهيل من قبل العاملين في الحكومة، وعليه فإن الدراسة الحالية تسعى إلى التعرف على أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس.

مشكلة الدراسة

يعمل مبدأ حق الحصول على المعلومات على مساعدة المكلفين بهذه الحقوق، وبالتالي زيادة مشاركتهم في الوعي الضريبي وشعورهم بالانتماء الى دولتهم، أو يعد حق الحصول على المعلومات من المبادئ الحديثة، التي سنت لها قوانين نازمة لعملها (البرغوثي، 2004)، فقد أدركت الدول بأن المشاركة بين جميع مواطني الدولة هو السبب الرئيس في نجاح هذه الدول وتقديمها، ولا يمكن أن تحدث هذه المشاركة إلا من خلال تعزيز وعي المواطنين، وخصوصاً

المكلفين الضريبيين، فعلى عاتقهم تستند الدولة في تمويل نشاطاتها وخدماتها، فإن لم يملك المكلف القدرة على الوصول إلى المعلومات الحكومية بسهولة ويسر فإنه يفقد إحساسه بأهمية النظام الضريبي وأهدافه (معروف، 2016).

إن مفهوم الوصول إلى المعلومات لا يزال مثيراً للجدل حتى في البلدان المتطورة، إذ تفضل معظم الحكومات القيام بأعمالها في السرّ، حتى الحكومات المصنفة على أنها "ديمقراطية" تفضل القيام بمجمل أعمالها بعيداً عن عيون الناس، كما تستطيع الحكومات دائماً أن تجد أسباباً للإبقاء على السرية في عملها، ومنها: ضرورات الأمن الوطني، والنظام العام، والإهتمام الشعبي الواسع. وغالباً ما تعتبر الحكومات الوثائق الرسمية ملكاً لها بدلاً من أن تعدّها وسيلة تملكها وتحفظها نيابةً عن الشعب (الطيراوي، 2011).

أما من حيث واقع ممارسة حرية الحصول على المعلومات في فلسطين باعتباره أحد الحقوق التي تنص عليها العهود الدولية، فإنه وبالرغم من استشعار معظم المؤسسات الرسمية والاهلية والخاصة بأهمية المعلومات ونشرها والاطلاع الجمهور عليها، فإن الجهود الفعلية في هذا المجال لاتزال تعتني من التشتت والتضارب والتكرار، وغياب التنسيق بين المؤسسات المختلفة العاملة في هذا المجال (وفا، 2006).

كما أن هناك غياباً للاستراتيجية الوطنية الخاصة بموضوع المعلومات والاطلاع عليها، والتي توضع بمشاركة كافة الجهات المعنية.

لذلك فإن هذه الدراسة تطرح السؤال الرئيسي الآتي ما أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس.

أسئلة الدراسة

وتسعى الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. مامدى تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية من حيث حق الوصول الى المعلومات لدى المكلفين في محافظة نابلس؟

2. مامدى تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية من حيث البنية التحتية لدى المكلفين في محافظة نابلس؟

3. ما أثر حق الحصول على المعلومات الحكومية على تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس؟

4. ما أثر البنية التحتية للحصول على المعلومات الحكومية على تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة مما يأتي:

- تتبع أهمية الدراسة الحالية من خلال أهمية موضوعها، كونها من الدراسات الأولى في فلسطين والتي تهدف إلى التعرف على قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية ودورها في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس من خلال مفهوم قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية. إذ إن من الأهمية بمكان أن تتوافر المعلومات للمكلف وأن يكون لديه الحرية في الوصول إليها ليتعرف على حقوقه وواجباته، لما لذلك من أهمية التزاماته الضريبية وعدم التفكير في التهرب الضريبي.

- أما من حيث الأهمية التطبيقية فإن أهمية الدراسة تتبع من خلال إفادتها لمؤسسات الدولة الخاصة بالضرائب، ورفع مستوى أدائها، كما أن أهمية الدراسة قد تفيد صانعي القرار في محافظة نابلس من حيث التعرف إلى أهمية أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس والتي تعدّ وسيلة من وسائل مكافحة الفساد وتحسين عملية الإصلاح الديمقراطي فعندما يعرف مسئولو الدولة بأنهم مراقبون من قبل الجمهور وأنهم ملتزمون في نشر سجلات الحكومة حول أدائهم فإنهم سيكونون على درجة أقل من استغلال النفقات العامة.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد مدى تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية من حيث حق الوصول الى المعلومات لدى المكلفين في محافظة نابلس.
2. تحديد مدى تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية من حيث البنية التحتية لدى المكلفين في محافظة نابلس.
3. تحديد اثر حق الحصول على المعلومات الحكومية على تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس.
4. تحديد اثر البنية التحتية للحصول على المعلومات الحكومية على تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس.

فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة إلى فحص الفرضيات الآتية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين البنية التحتية وتعزيز الوعي الضريبي.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حق الحصول على المعلومات الحكومية وتعزيز الوعي الضريبي.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: ستقتصر هذه الدراسة على المكلفين في محافظة نابلس.

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة من 2017 إلى 2018.

الحدود البشرية: ستقتصر هذه الدراسة على المكلفين في محافظة نابلس في مختلف النشاطات التجارية.

مصطلحات الدراسة

الوعي الضريبي: هو ان يقتنع كل مكلف بدفع الضريبة المترتبة عليه والإدراك الكامل من قبل الأفراد لمسؤولياتهم المالية تجاه المجتمع والدولة وكلما نضج شعور أولئك الأفراد بواجباتهم نحو المجتمع وكلما كانت ثقتهم كبيرة بالحكومة اقبلوا على دفع الضرائب مختارين، وهذا الأمر يتطلب أن تقوم السلطات بترشيد الإنفاق العام بما يخدم الصالح العام حتى يشعر دافع الضريبة أن الموارد العامة تعود عليه على شكل منافع وخدمات مباشرة أو غير مباشرة (**عبد الغفور، 2008**).

المكلف: يطلق على اسم دافع الضرائب حسب قوانين الضرائب الفلسطينية مسمى "مكلف" وحسب التعريف القانوني للمكلف، الذي ورد في المادة رقم (1) من قانون ضريبة الدخل بان المكلف هو "كل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للضريبة بموجب أحكام القانون"، ويشتمل التعريف القانوني للمكلف على جميع من يتحقق فيهم شرط دفع الضريبة، وأيضاً لا يترتب على المكلفين أي حقوق مباشرة على الدولة (**قانون ضريبة الدخل، 2004، 2011، 2015**).

الحكومة الإلكترونية: هو نظام حديث تتبناه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والإنترنت في ربط مؤسساتها بعضها ببعض، وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عموماً، ووضع المعلومة في متناول الأفراد وذلك لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة، تهدف للارتقاء بجودة الأداء (**ويكيبيديا، 2018**).

حق الحصول على المعلومات الحكومية: تعرّف منظمة الشفافية الدولية الوصول إلى المعلومات بأنه (الحق الممنوح بموجب القانون - وغالباً ما يكون ذلك من خلال تشريعات حرية الوصول إلى المعلومات - للوصول إلى الوقائع والمعلومات الأساسية من الحكومة وأي هيئة عامة أخرى. تشمل هذه المعلومات على سبيل المثال الميزانيات والموافقة على المشاريع والتقييمات وفي الوقت عينه، يحق للمواطنين طلب نشر مستندات معينة). بعبارة أبسط، تتمحور المسألة حول مدى وصول المواطنين إلى المعلومات الداخلية التي تملكها الدولة والإجراءات التي يمكنهم

إتباعها إذا لم تكن الحكومات والهيئات العامة مستعدة لتوفير هذه المعلومات لهم

(Lcaclebanon, 2012)

البنية التحتية: إنها مجموعة من العناصر الهيكلية المترابطة التي توفر إطار عمل يدعم الهيكل الكلي للتطوير، وهي تمثل مصطلحًا هامًا للحكم على تنمية الدولة أو المنطقة. (ويكيبيديا، 2016).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

حيث يستعرض هذا البحث مفهوم حق الحصول على المعلومات بشكل عام، حق الوصول الى المعلومات بشكل خاص وما يرافقها من مفاهيم مرتبطة بها، بالإضافة الى استعراض واقع حق الوصول الى المعلومات والقوانين والتشريعات التي تضمنتها.

مفهوم حق الحصول المعلومات

قبلولوج في تعريف حق الحصول على المعلومات لابد من التتويه الى وجود كثير من العبارات للدلالة على هذا الحق منها (الحق في الحصول على المعلومات) أو (حق الشعب في أن يعرف) أو (حرية الاستعلام) أو (حرية المعرفة) أو المصطلح المعاصر (الشفافية).

ويندرج حق الحصول على المعلومات ضمن الحقوق المدنية والسياسية، ودأبت الدساتير التي نصت عليه على إدراجه ضمن هذه الحقوق.

وعند البحث عن تعريف لهذا الحق نجد أن بعض قوانين حق الحصول على المعلومات قد وضعت تعريفات متشابهة تقريبا لهذا الحق (طالب،2014).

ويعرف هذا الحق بأنه حق قانوني يسمح لكل فرد بالحصول على المعلومات والسجلات التي تحتفظ بها الجهات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الدولة، أو في أي مؤسسة تملكها الدولة أو أي جهة تقوم بمهام عامة باستثناء تلك المعلومات التي تستثني بقانون، والتي لا يجوز افشاؤها حفاظا على الأمن الوطني او الحقوق الشخصية او سير العدالة او غيرها من المعلومات التي تسبب ضررا للصالح العام او للأفراد (البرغوثي،2004).

ان كشف عمل الحكومة والذي يهدف الى زيادة الشفافية غالبا مايكون عملية صعبة ومعقدة، ويتطلب تأمين المصالح وتأمين حكومة منفتحة تؤمن بقيم المحاسبة والمساءلة، وهذا

الحكم المنفتح قد يكون مكلفا احيانا وقد يضحي بمصالح مشروعة معينة تتعلق بالصراحة وقد يهدد قيما اجتماعية اخرى مهمة كخصوصية الافراد والامن الوطني وتطبيق القانون (وفا،2006).

وبما أن المعلومات التي تهم الافراد وحقهم في الحصول عليها تحتفظ بها الحكومة والتي تعد نائبا عنهم، فان هذا الحق لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان هناك التزام على الحكومة بفتح مصادر المعلومات للافراد ووضع اجراءات تسهل وصولهم اليها، وحيانا قد يتطلب الامر ان تجسد الحكومة اهتمامها بهذا الحق بصورة حقيقية من خلال المبادرة بنشر هذه المعلومات وجعلها في متناول ايديهم من أجل خلق حكومة ديمقراطية عادلة وشفافة. (طالب،2014)

حرية المعلومات في الأعراف الدولية

لقد كانت المحاولات الأولى من اجل سن قوانين تتعلق بحق الوصول الى المعلومات جلية في عصبة الأمم في عام 1936، حين ظهر مفهوم حق الوصول الى المعلومات في مبادئ مؤتمر البث الإذاعي من اجل السلام، وينص القانون على أن أي بلد لديها الحق في أن تمنع أو تحجب أي بث إذاعي يضر بسلام البلد واستقرارها، حيث يظهر بأن هذا القانون يكبح حق الوصول الى المعلومات بدلا من أن ينشرها، ولقد تبدل هذا القانون بشكل كبير بعد عام 1945 وأصبح مفهوم حرية التعبير والمعلومات من القوانين الدولية الملزمة والتي تحمل الفكر الديمقراطي، وطالما ارتبطت قوانين الأمم المتحدة بحقوق الإنسان.

وحسب ما يشير إليه (أوستيردهل)، فإن حقوق الإنسان انتشرت لتصل إلى المطالبة بحق الإنسان في الوصول إلى المعلومة والتواصل، وقد ترافق ذلك مع سيادة المفاهيم الغربية الليبرالية في الأمم المتحدة، بالإضافة الى ظهور وسائل الإعلام الأمريكية وانتشارها قامت بدور سياسي ومنهجي في التركيز على الحاجة إلى حق الوصول الى المعلومات (Osterdahl, 1994)

لقد أصبح مفهوم حق الوصول الى المعلومات من القوانين الاساسية الخاصة بحقوق الإنسان، ويظهر ذلك بشكل جلي في الجلسة الأولى التي عقدتها الجمعية العامة في عام 1946،

والتي تبنت المادة رقم (59) (1) التي تنص على أن " حق الوصول الى المعلومات تعتبر حق أساسي من حقوق الإنسان... وهو حجر الزاوية لجميع الحريات والتي أسست من أجلها الأمم المتحدة ".

وتضافرت الجهود في الأمم المتحدة وتكلفت بعقد المؤتمر الدولي حول حق الوصول الى المعلومات في جنيف في عام 1948 م، ويرى روميلو (Romulo,1982) بأن الدول التي شاركت في المؤتمر العالمي حول حق الوصول الى المعلومات وحكوماتها وممثليها قد ألزمو أنفسهم بتطبيق مفهوم حق الوصول إلى المعلومات من غير التمييز على أساس العرق، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين.

وفي نفس العام 1948، تبنت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يضمن حرية التعبير عن الرأي في المادة 19، وقد كان التبرني حجر أساس في وضع مفهوم الوصول إلى المعلومات ضمن جوهر حقوق الإنسان، وتم تعديل القرار في عام 1966 بمعاهدات قانونية ملزمة، وهي معاهدة الحقوق المدنية والسياسية التي كان من ضمنها حق الوصول الى المعلومات والتي تعتبر أساسية في هذه المعاهدة، وفي عام 1993 تم تأسيس مكتب خاص في الأمم المتحدة يتناول حرية الرأي والتعبير والذي عمل على إصدار تقارير سنوية حول حق الوصول الى المعلومات (معروف،2016).

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

يوضح العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ويعمل على منح سلطة قانونية للعديد من المواد المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ملزم للدول الأعضاء المئة والست والسبعين باحترام نصوصه وتطبيقها على المستوى الوطني لهذه الدول. إن المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تضمن حق حرية التعبير كما يأتي:

1. لكل شخص الحق في حرية الرأي

2. لكل شخص الحق في حرية التعبير، يشمل هذا الحق حريته في التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها من جميع الأنواع، دونما اعتبار للحدود، سواء أكانت بالقول أو الكتابة أو الطباعة، في شكل فني أو بغيرها من أي وسائل الإعلام التي يختارها.

3. يقع على ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعليه يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية

أ) إحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم،

ب) حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

القوانين المتعلقة بحق الوصول الى المعلومات حول العالم

واليا يوجد هناك ما يقارب 90 دولة حول العالم تطبق شكلا من أشكال القوانين الخاصة بحق الوصول الى المعلومات، إذ يعتبر قانون حق الوصول الى المعلومات في السويد من أقدم القوانين تطبيقا في العالم فهو يطبق منذ العام 1766م (Staples, 2001).

حيث إن العديد من قوانين المعلومات تستثني القطاع الخاص من الإلزام القانوني، وإن المعلومات التي يمتلكها القطاع الخاص لا يمكن ان يتم تقييمها على أساس أن الحصول عليها حق قانوني، فإن هذا الاستثناء يشتمل على تأثيرات حقيقية تعود إلى احتمال كون القطاع الخاص مصدر معلومات هام لمهام واختصاصات كانت في السابق تابعة للقطاع العام أو الحكومي، وبعد أن انتقلت المهام إلى القطاع الخاص أصبح من الصعب إجبارها على الإفصاح عن المعلومات (Mazhar Siraj, 2010).

قوانين حق الوصول الى المعلومات في العالم العربي

بعض الدول العربية التي صادقت على العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بإستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والسعودية وعمان وفلسطين. وعلى الرغم من أن هذه

الدول غير مُلزَمة رسمياً ببنود الميثاق باعتبارها قانونية إلا أن المادة 19 تُعبر عن الأعراف القانونية الدولية والتي تُعتبر مُلزَمة لكل الدول بصفتها قوانين دولية وبذلك فإنها تنطبق على جميع الدول.

يُعتبر الميثاق العربي لحقوق الإنسان (جامعة الدول العربية، 2004) مثيراً للجدل من وجهة نظر حقوق الإنسان العالمية إذ أنها تقدم حماية أقل لبعض الحقوق الأساسية. فمنذ البداية كان هناك نقص واضح لدى الميثاق العربي لحقوق الإنسان في التشريعات التي تضمن بصراحة حق حرية التعبير. تم إضافة بند الحماية من خلال تعديل على الميثاق جرى في عام 2001. تضمن المادة 32 الآن من النسخة المعدلة من الميثاق حرية التعبير ضمن المعطيات التالية:

1. يضمن هذا الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير، وكذلك الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة ودونما اعتبار للحدود الجغرافية.

2. تمارس هذه الحقوق والحريات في إطار المقومات الأساسية للمجتمع ولا تخضع إلا للقيود التي يفرضها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

بالإضافة إلى ذلك فإن المادة 42 تضمن حماية حق البحث العلمي والفني والنشاطات الإبداعية والقيام بدور ناشط في الحياة الثقافية. والمهم هو أن المادة 24 تضمن الآن حق المشاركة السياسية والتي تشمل حق ممارسة النشاطات السياسية من خلال تشكيل أو تجمعات مع الآخرين وممارسة حرية التجمع. كل الدول التي تم ذكرها في هذا التقرير هي دول موقعة على الميثاق العربي المعدل.

إن كلاً من الجزائر ومصر وليبيا وموريتانيا وتونس هي أيضاً دول أعضاء في الإتحاد الإفريقي، وقد وقعت على البنود الأساسية لحقوق الإنسان في القارة الإفريقية والمتمثلة بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. المادة 9 من الميثاق الإفريقي تضمن حرية التعبير ضمن المعطيات التالية:

1. من حق كل فرد أن يحصل على المعلومات.

2. يحق لكل إنسان أن يعبر عن أفكاره وينشرها في إطار القوانين واللوائح.

تم تطوير الأرضية الأفريقية للحصول على المعلومات مؤخراً من قبل مجموعات من كل أنحاء إفريقيا بمشاركة منظماتنا وقد أشاد بها مفوض الأمم المتحدة الخاص بحرية التعبير والرأي، والمفوض الخاص بحرية التعبير والحصول على المعلومات في الهيئة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. هذه المبادئ تقدم إرشادات وتوصيات للدول الإفريقية بخصوص حق الوصول الى المعلومات بما يشمل ذلك من محاربة الفساد وحماية مصادر المعلومات وذلك بهدف تعزيز استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية والحصول على المعلومات الانتخابية.

كما يؤكد إعلان المبادئ المتعلقة بحرية التعبير في أفريقيا ("الإعلان الأفريقي")، الذي تبنته من قبل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في عام 2002، في المادة الثانية منه على ما يأتي:

1. لا يجوز أن يتعرض أي شخص للتدخل التعسفي في حريته في التعبير عن أفكاره.

2. ينبغي أن تكون أي قيود تُفرض على حرية التعبير قيوداً منصوصاً عليها في القانون وأن تهدف إلى تحقيق مصلحة مشروعة وأن تكون ضرورية للمجتمع الديمقراطي

تنص المادة 12 من الإعلان الأفريقي فيما يتعلق بحماية السمعة على:

1. ينبغي أن تضمن الدول أن تكون قوانينها المتعلقة بالنشهر متوافقة مع المعايير الآتية:

- لا ينبغي أن يعتبر أي شخص أنه مسؤول عن بيانات صحيحة أو آراء أو بيانات تتعلق

بالشخصيات العامة والتي كان من المعقول طرحها في تلك الظروف

- يتوجب على الشخصيات العامة أن تكون أكثر تساهلاً وتقبلاً للنقد من غيرها

- لا ينبغي أن تكون العقوبات صارمة لدرجة تثبيط حرية التعبير

2. يجب ألا تثبط القوانين الخصوصية من عملية نشر المعلومات التي تصب في المصلحة العامة.

وبالمثل في المادة 13 من الإعلان الإفريقي المتعلقة بالإجراءات الجنائية، فإن الإعلان الإفريقي يستوجب على الدول مراجعة كل القيود الجنائية المفروضة على فحوى المعلومات وذلك للتأكد من أن وجود هذه القيود يخدم المصلحة العامة بشكل قانوني في المجتمع الديمقراطي. كما أن المادة 13 تؤكد على عدم تقييد حرية التعبير بذرائع الأمن القومي والنظام العام إلا إذا كان هناك خطر حقيقي تواجهه مصلحة مشروعة وأن يكون هناك صلة مباشرة وسببية بين حرية التعبير والخطر المراد تجنبه.

يشجع الإتحاد من أجل المتوسط على التكامل الإقتصادي والإصلاح السياسي بين 11 دولة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط: الجزائر، ومصر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، والسلطة الفلسطينية، وسوريا، وتونس وتركيا.

تم تأسيس الاتحاد من أجل المتوسط في إعلان برشلونة، ويلزم الدول بالعمل بما يتوافق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويُقرّ بمحورية حق التعبير والانتماء والتفكير والضمير والديانة، وعدم التمييز، فهي تقوم بتغطية المعلومات المتعلقة بجميع ممارسات الحكومة والانجازات والمشكلات ومتابعة عمل جميع مؤسسات الدولة، فمفهوم حق الوصول إلى المعلومات يعتمد بالأساس على الافتراض بأن جميع المواطنين لديهم الحق في الوصول إلى سجلات الحكومة العامة من أجل التفاعل في الحياة العامة بطريقة أكثر فعالية. فالمواطن الذي يملك المعلومات يمكنه التفاعل مع سياسات الحكومة في القطاع العام بنوع من التدقيق ويسهم بشكل فعال في زيادة الجودة. وتعرف حرية المعلومات على أنها الواجب الثانوي من الدولة في نشر جميع المواد والسجلات المتعلقة بالدولة بطريقة دقيقة ومنظمة، إلا إذا ارتبط ذلك بضرر بالغ. وتشير التجارب في هذا الموضوع إلى أن هناك بعض الحالات المبررة من أجل عدم نشر بعض معلومات الحكومة (البريهي، 2010).

حق الوصول إلى المعلومات في الأردن

وقبل الانتقال الى حق الوصول الى المعلومات وواقعه في فلسطين لابد من الاشارة إلى

حق الوصول إلى المعلومات في الأردن باعتبار أن قوانين الأردن قريبة من قوانين فلسطين:

لقد تم صياغة مسودة قانون ضمانة الوصول الى المعلومات في عام 2005 وقد تم تمريره في البرلمان في نهاية عام 2005، وتم إصدار مرسوم ملكي في 22 سبتمبر 2010 لتطبيق قانون جرائم الأنظمة المعلوماتية في الأردن.

ويؤسس المرسوم لإطار قانوني لمحاكمة الجرائم المرتكبة على الإنترنت، من ضمنها القرصنة والإستحواذ على معلومات بطرائق غير مشروعة ويحوي هذا الإطار القانوني أيضاً على عدد كبير من القيود الواسعة على محتوى المواد المستخدمة عند ممارسة حرية التعبير. ولقد أثار المرسوم الشكوك بين الناشطين في مجال الإعلام في الأردن، ويزعمون أن هذا المرسوم هو جزء من حملة موجهة ضد الإعلام المحلي قبيل موعد الإنتخابات البرلمانية التي أجريت في نوفمبر 2010. ويزعم الناشطاء أيضاً بأن هناك منعاً لموظفي الخدمات العامة من استيفاء الأخبار عن طريق منعهم من زيارة المواقع الإخبارية أثناء فترة الدوام الرسمي وهذا أيضاً يعتبرونه جزءاً من حملة الحكومة هذه ضد الإعلام.

ولقد أبقى المرسوم الملكي على قيود متنوعة أخرى مفروضة على حرية التعبير. المادة 11 التي تمنع نشر أي معلومة لم يسبق توافرها للمجتمع وتخص الأمن القومي الأردني والعلاقات الخارجية والنظام العام والاقتصاد. والحد الأدنى من العقوبة في هذه الحالات هو السجن لمدة أربعة شهور ودفع غرامة لا تقل عن خمسمئة دينار أردني. ومن شأن هذا أن يكون له دور في التأثير السلبي على عمل التحقيقات الصحفية وتقييدها. وتحتوي المادة 10 من المرسوم الملكي على منع ضبابي وغير مفصل لمحتويات المواد التي تشجع على الإرهاب واتباع الإيديولوجية المتعصبة والتي يمكن استغلالها لمنع حوار إعلامي مفتوح حول الخلفيات الإيديولوجية للمجموعات السياسية المختلفة.

وتقدر المنظمة الدولية في المادة 19 للحكومة الأردنية رغبتها في الخوض في استشارات بخصوص مسودة القانون وتجاوبها مع النقد البناء. ولكن المرسوم الملكي لا يزال يفرض قيوداً واسعة يمكن إستخدامها لقمع حرية التعبير المشروعة والتي تكون في المصلحة العامة وقمع الإستخدام البريء للكمبيوتر. و يبرهن هذا على الحاجة المستمرة إلى إصلاحات شاملة للقوانين الجنائية التي تمس حرية التعبير في الأردن.

وعليه فإن حق الوصول الى المعلومات، يفهم بشكل عام على أنه الحق بالحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الجهات العامة، ويتم الاعتراف به الآن بشكل واسع النطاق على أنه حق إنساني أساسي. كما أن هناك توجهاً عالمياً كبيراً نحو الاعتراف القانوني بهذا الحق، فالدول التي تتوق في مختلف أرجاء العالم إلى الديمقراطية، إما أنها قد تبنت قوانين حق الوصول إلى المعلومات أو هي في خضم عملية الإعداد لذلك. ويمثل هذا الأمر تغييراً ضخماً منذ عشر سنوات مضت عندما تم تبني أقل من نصف قوانين حق الوصول إلى المعلومات المعمول بها حالياً.

هناك عدد من الأسباب الوجيهة لتزايد قبول حق الوصول إلى المعلومات باعتباره حقاً من حقوق الإنسان. إنه من المدهش بالإضافة إلى ذلك أن مثل هذا التعزيز الهام للديمقراطية قد استغرق وقتاً طويلاً ليحظى باعتراف واسع النطاق على أنه حق. فالجهات العامة لا تحتفظ بالمعلومات لنفسها بل تقوم بدور المشرف على الصالح العام. وفي مثل هذه الحالة ينبغي أن تكون هذه المعلومات متاحة لأفراد الجمهور في ظل عدم وجود مصلحة عامة وهامة وسرية. وفي هذا الصدد تعكس قوانين حق الوصول إلى المعلومات الافتراض الأساسي بأنه يتعين على الحكومة خدمة الناس (القطيفان، 2013).

بيد أن هناك عدداً من الأهداف النفعية تشكل الأساس لاعتراف واسع النطاق بحق الوصول إلى المعلومات. لقد قامت المنظمة الدولية غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان، المادة 19، الحملة العالمية لحرية التعبير، بوصف المعلومات على أنها، "أكسجين الديمقراطية". (حق الجمهور بالمعرفة، 1999)، إذ إن المعلومات ضرورية للديمقراطية على عدد من

المستويات. فالديمقراطية من حيث الأساس تتعلق بقدرة الأفراد على المشاركة بشكل فاعل في عملية صنع القرارات التي تؤثر بهم. كما أن المجتمعات الديمقراطية تتمتع بنطاق واسع بآليات المشاركة التي تتراوح ما بين الانتخابات الاعتيادية والجهات المشرفة على المواطنين، فعلى سبيل المثال ما بين الخدمات المؤسسية العامة أو الصحية وآليات التعليق على مسودة السياسات أو القوانين (قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، 2007).

ولضمان تطبيق حق الحصول على المعلومات، يتوجب وجود قانون ينص على هذا الحق، وقد كانت السويد من الناحية التاريخية أولى دول في العالم التي وضعت قانوناً بهذا الخصوص في العام 1766، ثم تلتها العديد من الدول، وقد وضعت 75 دولة قوانين لضمان حق الحصول على المعلومات، بل أن دساتير بعض هذه الدول نصت صراحة على هذا الحق (التكتيكات الجديدة، 2013).

وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الحق في القرار رقم (59) لسنة 1946 والذي جاء فيه "إن حرية الوصول إلى المعلومات حق أساس للإنسان وإنها محك جميع الحقوق التي كرسها الأمم المتحدة لها نفسها". وعرفته بأنه: حق الإنسان في الوصول الآمن إلى المعلومات التي تحتفظ بها الجهة العامة وواجب هذه الجهة في توفير المعلومات له.

أما في العالم العربي فقد كان الأردن أول دولة عربية تقرر قانوناً بهذا الشأن، فقد صدر قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007 والذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2007/6/17 ثم تلتها تونس، ومؤخراً اليمن، كما أن هناك العديد من الدول العربية التي بدأت بوضع مشاريع قوانين بهذا الخصوص، ومنها: مصر والكويت وفلسطين، ولكنها لا تزال تنثير الكثير من الجدل والنقاش. (الفطيفان، 2013)

حق الوصول إلى المعلومات في فلسطين

في ظل الوضع الفلسطيني المعقد، وشيوع الاستقطاب السياسي وتشابك المواقف والأحداث، بقيت مصادر المعلومات تخضع في الغالب للاتجاهات المتباينة أكثر من اعتمادها

على الحقائق، وبهذا القدر شكلت هذه الحالة صعوبات وعوائق من إمكانية التحقق من المعلومات، بحيث لم تعد مصادر المعلومات تنال ثقة المكلفين إلا في حالات استثنائية (معروف، 2016)، وبالرغم من حق الاطلاع للمكلف يعتبر من العناصر الأساسية المكملة للعدالة والحيادية، الذي له دور في تفعيل رقابة الجمهور على سلطات المجتمع ومؤسساته، الأمر الذي يؤدي الى تعزيز ثقة الجمهور بسلطاتهم وتوفير المعلومات حول أعمال المؤسسات الذي يؤدي بدوره إلى تفعيل الرقابة المتبادلة بين السلطات، ونظرا لخصوصية المعلومات وطبيعتها فإن الحديث عن هذا الحق يتطلب التطرق إلى أهم الضمانات الدستورية والقانونية التي نظمت الموضوع (الطيراوي، 2011).

الواقع القانوني لحرية الوصول للمعلومات في فلسطين

على الرغم من أهمية الحق في الحصول على المعلومات وأثره في بناء مجتمع منفتح وديمقراطي، فإنه لا يوجد في فلسطين قانون يختص بمعالجة الحق في الحصول على المعلومات، حتى أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 لم يتطرق بصورة مباشرة أو غير مباشرة لهذا الحق، وكل ما جاء به القانون الأساسي في هذا المجال هي المواد 19 و 27 التي نصت على حرية الرأي والتعبير وحرية وسائل الإعلام دون النص على حرية الوصول للمعلومات الذي هو اساس وركيزة لهذه الحريات (البرغوثي، 2004).

مما يعني وجود حالة من القصور في التشريعات الفلسطينية في هذا المجال، نظراً لغياب الإطار الناظم لحرية الوصول للمعلومات، وفي ظل ذلك تتحكم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في طبيعة المعلومات التي تسربها أو تسمح بتدفقها للمواطنين، بحيث تكون خاضعة لمزاجية وتحكم مدير المؤسسة أو الهيئة، نظراً لغياب الإطار القانوني الذي يحدد طريقة الحصول على المعلومات (كتب الكترونية، 2016).

هنا لابد من الإشارة إلى أن هناك مشروع قانون قد تم إعداده حول حرية الوصول للمعلومات في العام 2005، الذي أعدته مؤسسة (أمان للنزاهة والمساءلة)، لكن لم يتم اقراره في المجلس التشريعي (امان، 2005).

كما ينبغي معرفة أن مسودة الدستور الفلسطيني التي يجري إعدادها ضمنت نصاً صريحاً على حرية الحصول على المعلومات وحق المواطنين والصحفيين في الحصول عليها بشفافية ومسؤولية وطبقاً للأوضاع التي ينظمها القانون وهذا موضح في المادة 40 منه. (الطيراوي، 2011)

لا شك عند التطرق للإطار القانوني لحق الحصول على المعلومات الحديث عن ضمانات حق الحصول على المعلومات.

ضمانات حق الحصول على المعلومات

الضمانات الدستورية

• القانون الأساسي الفلسطيني

نصت المادة 19 من القانون الأساسي على أنه لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون.

وتناولت المادة 27 من القانون الأساسي الحق في حرية الرأي والتعبير للعمل الصحفي، وتتص هذه المادة على حق الجميع في تأسيس الصحف ووسائل الإعلام والطباعة والنشر والتوزيع، وحظر الرقابة على وسائل الإعلام أو إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو فرض قيود عليها إلا بموجب حكم قضائي ووفقاً لأحكام القانون.

وبالرغم من تأكيد القانون الأساسي على حرية الرأي والتعبير عنه بكافة الوسائل وحرية الصحافة ووسائل الاعلام، فإنه خلا من نص مباشر على حرية الوصول إلى المعلومات والحصول عليها، والتي تكمل حق التعبير وتضعه موضع التطبيق. (ابو دية، 2005)

• مسودة الدستور الفلسطيني

تضمنت مسودة الدستور الفلسطيني مجموعة من الأحكام التي تتعلق بحرية والرأي وحرية الصحافة ووسائل الاعلام وحرية الوصول إلى المعلومات، فقد أكدت المادة 37 على حرية الرأي والتعبير، وأكدت المادة 38 حق الجميع في تأسيس الصحف وملكية وسائل الإعلام، ونصت المادة 39 على حرية وسائل الاعلام للرقابة الادراية أو تعطيلها أو مصادرتها الإ بحكم قضائي.

ونصت المادة 40 على حق الصحفيين والمواطنين في الحصول على الأنباء والمعلومات بشفافية ومسؤولية وطبقا للأوضاع الذي ينظمها القانون.

وأكدت مسودة الدستور الفلسطيني على حرية الحصول على المعلومات بعد أن تم تجاوز النص على هذا الحق في القانون الأساسي (ابو دية، 2005).

الضمانات القانونية

أشارت بعض التشريعات الى مسألة تنظيم الحق في حرية الرأي والتعبير والوصول الى المعلومات، وأبرزها قانون المطبوعات والنشر لسنة 1995 الصادر بمرسوم عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وقانون الاحصاءات العامة رقم 4 لسنة 2000.

• قانون المطبوعات والنشر

نصت المادة 2 والمادة 4 من هذا القانون على حرية الرأي والتعبير لكل فلسطيني وحرية الوصول إلى المعلومات ونشرها وتداولها والتعليق عليها.

كما نصت المادة 6 على أن تعمل الجهات الرسمية على تسهيل مهمة الصحفي والباحث في الاطلاع على برامجها ومشاريعها.

إلا أن قانون المطبوعات يضع العديد من القيود على وسائل الإعلام في موضوع نشر المعلومات تنص عليها المادة 7 والمادة 37 تمنع نشر كل ما يتعارض مع مبادئ الحرية

والمسئولية الوطنية وحقوق الإنسان واحترام الحقيقة، ومعلومات سرية عن الشرطة والأمن العام ووقائع الجلسات السرية للمجلس الوطني ومعلومات التي يقصد بها زعزعة الثقة بالعمل الوطنية والمعلومات التي من شأنها الإساءة لكرامة الافراد أو الحريات الشخصية، إلى غير ذلك من الممنوعات التي يأتي القسم الأكبر منها في عبارات غامضة تتعدد تفسيراتها (معروف، 2016).

كما أن قانون المطبوعات والنشر لا يضمن حق الوصول إلى المعلومات للمواطنين بشكل كامل، فهو يعالج الحريات الصحافية ولا يضع معايير لحق المواطنين في الوصول إلى المعلومات.

إن قانون المطبوعات والنشر بحاجة لتطوير، خصوصا في مجال حق الانسان في التعبير عن رأيه بأي شكل من الأشكال، وحقه في حرية الوصول للمعلومات باعتباره حقا أساسيا يضمنه القانون ويعاقب على خرقه، ولا يتم ذلك بإضافة بند أو مادة وإنما من خلال قانون جديد تكون حرية الوصول للمعلومات حجر الزاوية فيه (الطيراوي، 2011)، ذلك أن الحكم على وسائل الاعلام بانها حرة يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تدفق المعلومات المتنوعة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دون قيود (عثمان، 2013). فالقانون بشكله الحالي متخلف عن التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والمتعلقة بالثورة المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات.

وليس المطلوب وضع قانون جديد للمطبوعات والنشر أو تطويره، وإنما قانون للإعلام يشمل كل وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمطبوع والإلكتروني (ابو دية، 2005).

• قانون الاحصاءات العامة رقم 4 لسنة 2000

أشارت المادة 3 على أن من مهام جهاز الاحصاء المركزي تقديم إحصاءات رسمية دقيقة حول الأوضاع والاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لخدمة المجتمع الفلسطيني، وتوعية الرأي العام عن طريق تقديم المعلومات له من خلال وسائل الاعلام، والتعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي وخدمة رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية فيما يتعلق بالمعلومات الإحصائية حول أوضاع العمل واتجاهاته (البرغوثي، 2004).

وتعد المادة 4 من أهم المواد التي تضمنتها القوانين الفلسطينية النافذة، والتي تؤكد صراحة حق المواطنين في الاطلاع على المعلومات والبيانات التي يقوم بها الجهاز المركزي للإحصاء بجمعها.

وبالرغم من التأكيد على المحافظة على سرية المعلومات، كما ورد في المادة 4 إلا أن هذه العبارة محددة ومفسرة في القانون، فقد نصت المادة 17 من القانون على المعلومات والبيانات التي تعد سرية، وهي المعلومات والبيانات الفردية، وتستخدم فقط لغايات الجداول الإحصائية.

كما حددت المادة 18 الحالات التي يمكن الكشف فيها عن المعلومات والبيانات الشخصية، وهي نشرها مسبقاً من جهة قضائية، أو موافقة ممن تتعلق بهم المعلومات على نشرها خطياً (أبو دية، 2005).

الواقع العملي لحرية الوصول إلى المعلومات الحكومية

إن تحقيق حرية الحصول على المعلومات والنفوذ إليها يزيد من إمكانية محاربة الفساد والقضاء عليه، فإمكانية النفوذ إلى المعلومات تعني القدرة على الحصول على المعلومات والبيانات والحقائق والوصول إليها أينما كانت (التكتيكات الجديدة، 2013)، وهذا يعني أن البيئة التي تتوافر فيها القدرة على النفوذ إلى المعلومات هي بيئة الشفافية والمكاشفة والمحاسبة، وهي عكس بيئة الفساد تماماً (الطيراوي، 2011).

وبعد الحصول على المعلومات في الواقع الفلسطيني حقاً من الحقوق التي يتمتع بها المواطن الفلسطيني، ولكن ممارسة هذا الحق متفاوت بين مؤسسات الحكومة، فمنها ما يقوم بتقديم المعلومة واستخدامها بالشكل الصحيح، والقسم الآخر ليس لديه الوعي الكافي بأهمية المعلومة، بل ينظرون إليها من منظور القوة والسلطة، ففي الواقع هناك إشكالية في ممارسة الحق في الحصول على المعلومات، ويرجع سببها لسياسة التكتّم والسرية إذ يواجه العديد من المواطنين مشكلة في الحصول على المعلومات بادعاء أنها معلومات سرية اقتصادية تضر بالأمن الاقتصادي للسلطة الفلسطينية (معروف، 2016).

فضلاً عن ذلك فمازال هناك مشكلة الخلط بين طبيعة المعلومة السرية والمعلومة المتاحة للجمهور، ويرجع السبب إلى عدم وضوح القواعد في القوانين الفلسطينية (دنيا الوطن، 2014).

أما بالنسبة للمواطن فإنه لايتوافر لديه وعي بحقه في الحصول على المعلومة، ويعتقد أنه يشترط أخذ الإذن من الجهة المتوافرة لديها المعلومة، ويرجع ذلك إلى سبب الخوف الذاتي الذي يكتنف المواطن الفلسطيني، ففي كثير من الأحيان تكون المعلومة موجودة ومتوافرة بين يديه، ومع ذلك يذهب للبحث عنها، لأنه تكونت لديه فكرة عدم قدرته للوصول للمعلومة بسهولة. (الطيراوي، 2011)

الدراسات السابقة:

أجريت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين، وستكتفي الباحثة بإلقاء الضوء على بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالي:

الدراسات العربية

دراسة معروف (2016) بعنوان: واقع حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات، دراسة ميدانية

هدفت الدراسة إلى تشخيص الواقع القانوني والعملي لحق الصحفيين الفلسطينيين في الحصول على المعلومات، وذلك من خلال التعرف إلى الإطار التشريعي المنظم لهذا الحق، والكشف عن نوعية المعلومات المحظورة، والأساليب المتبعة في الحصول عليها، والضغوط التي يتعرض لها الصحفيون عند حصولهم عليها، والصعوبات التي تحول دون الحصول عليها. وتأتي هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية، إذ استخدم الباحث منهجين: الأول منهج المسح، وفي إطاره استخدم أسلوب مسح أساليب الممارسة الاعلامية، والثاني منهج دراسة العالقات المتبادلة، وفيه استخدم الباحث أسلوب الدراسات السببية المقارنة، وأسلوب الدراسات الارتباطية، واعتمد الباحث على أداتين لجمع البيانات، هما: استمارة الاستقصاء والمقابلة.

وأهم نتائج الدراسة: أظهرت الدراسة أن 66.66% من الصحفيين اطلعوا على الإطار التشريعي لحق الحصول على المعلومات، وبيّنت الدراسة أن اللقاء الشخصي مع المسؤول، هو أكثر وسائل الحصول على المعلومات استخداماً لدى الصحفيين بنسبة 67.6% وأوضحت الدراسة أن 87.67% من الصحفيين يرون أن السلطة التنفيذية أكثر جهات حجب المعلومات.

أهم توصيات الدراسة: إجراء التعديلات اللازمة على القانون الأساسي الفلسطيني، بحيث يتم إدراج المفاهيم المتعلقة بحق الحصول على المعلومات، والنص عليه صراحة، إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات، ومواءمة منظومة التشريعات الفلسطينية، وإعادة النظر في القوانين التي تحول بشكل غير مبرر دون ممارسة الحق في الحصول على المعلومات.

دراسة عثمان (2013) بعنوان: واقع حرية الوصول للمعلومات في الوزارات الفلسطينية

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى واقع حرية الوصول للمعلومات في الوزارات الفلسطينية وعلى الآليات المتبعة في الوزارة للحصول على المعلومة وعلى مدى إتاحة المعلومة للجمهور الفلسطيني، وعلى العقبات التي تواجه المواطنين والباحثين في الوصول على المعلومة اللازمة، وعلى منظومة التشريعات التي توفر نوعاً من الحماية للمعلومات في الوزارة، وعلى طبيعة المعلومات الأكثر صعوبة في الحصول إليها، وعلى الوسائل التي تمكن من تعزيز حرية الوصول للمعلومات.

وكانت منهجية البحث تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أهم التوصيات، ضرورة إجراء تعديلات على القانون الأساسي الفلسطيني، وضرورة تحديد معايير لقياس حق الوصول للمعلومات بما يتناسب مع المؤشرات الدولية، واستخدام أساليب تكنولوجية متطورة في إعطاء المعلومات في الوزارات الفلسطينية.

دراسة شقير (2012) بعنوان: مدى توافق قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في الأردن مع المعايير الدولية

تبين الدراسة أنه بعد مرور أكثر من خمس سنوات على إقراره لم يعمل القانون على تحقيق الأسباب الموجبة التي كانت خلف قراره، وتسهيل تدفق المعلومات بالطريقة المأمولة من

الحكومة إلى الصحفيين بصفتهم الأكثر استعمالاً للقانون، والمواطنين المستفيدين النهائيين منه. كما تبين أن القانون لا يتوافق مع المعايير الدولية. كما لم يترافق إقرار القانون مع حملة توعية تعرف بوجوده وكيفية الاستفادة منه للحصول على المعلومات، فلم تلتزم معظم الوزارات والدوائر المشمولة بأحكامه في تدريب موظفيها المسؤولين عن تنفيذ القانون على كيفية تطبيقه، ولم يتم تخصيص الموارد الكافية لتدريب الفئات الأكثر استعمالاً للقانون على كيفية استخدامه وتقديم طلبات المعلومات وكيفية النظام في حالة الرفض، ولم يتخذ مجلس المعلومات الخطوات العملية لضمان تسهيل حصول المواطنين على المعلومات، إضافة إلى عدم إصدار تقارير دورية على الملأ تبين مدى استجابة المؤسسات الحكومية لتقييم المعلومات، وحجم الرفض والأسباب، وبيان جهود مجلس المعلومات في الترويج للقانون. وبناء على ذلك تقدم الدراسة مشروع قانون معدل للقانون الأردني بما يعمل على تحقيق الأسباب الموجبة التي كانت خلف قراره، وبما يتوافق مع المعايير الدولية. كما تقدم مقترحات لتعديل القوانين المجاورة له والتي تؤثر على تطبيقه وخاصة قانون حماية أسرار الدولة ووثائقها رقم 50 لسنة 1971 الذي يعد العائق الأكبر في تطبيق قانون ضمان الحصول على المعلومات.

دراسة الجمل (2009) بعنوان: تطبيق مفاهيم الوعي الضريبي والحكومة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم المصرية

تبين الدراسة بان الوعي الضريبي تتيح فرصة أكبر ومزيد من الشفافية، وتقوم الآن بتطوير موقع للوزارة، وأصبحت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تعطي عددًا من الأدوات غير المسبوقة بإتاحة الشفافية، إذ لا بد من أن تكون جميع الممارسات موجودة على الموقع متاحة للجميع، سواء كانت فيما يتعلق بممارسات معينة أو جميع الأحداث والأخبار في الوزارة بالإضافة إلى التعاملات اليومية. ومن خلال تطوير برامج الحكومة الإلكترونية، ستتاح التعاملات اليومية من خلال نماذج موجودة على موقع الوزارة، مثل الالتحاق بالمدارس، أو نقل تلميذ من مدرسة إلى أخرى، أو نقل مدرس وهكذا جميع الممارسات التي توفر الكثير من النفقات. وهي إحدى آليات مكافحة الفساد.

دراسة الدوسري،(2007) بعنوان: مدى إمكانية تطبيق الحكومة الإلكترونية في جامعة الملك فيصل، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

دراسة ميدانية أجريت على جامعة الملك فيصل، في كليتي الآداب والعلوم للبنات في الدمام. وهدفت هذه الدراسة التعرف إلى مدى إمكانية تطبيق الحكومة الإلكترونية في جامعة الملك فيصل، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على كليتي الآداب والعلوم للبنات في الدمام. وشملت العينة (300) عضو هيئة تدريس من الذكور والإناث، و(146) عضواً من كلية الآداب، و(154) عضواً من كلية العلوم، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الاستبانة أداة الدراسة. وكان من أهم نتائجها ما يأتي: تعتبر آراء أفراد العينة نحو المتطلبات الإدارية للحكومة الإلكترونية إيجابية بوجه عام، إذ لوحظ الإلحاح الشديد على تطبيق الحكومة الإلكترونية، ولا توجد فروق بين أفراد العينة ترجع للإلمام بالكمبيوتر، والشبكة العنكبوتية، فيما يتعلق بالمتطلبات الإدارية، والآثار الإيجابية، والمعوقات، ومقترحات الحكومة الإلكترونية، وتوجد فروق دالة إحصائياً بين أفراد العينة ترجع إلى كلية الآداب، وذلك بالنسبة لمعوقات الحكومة الإلكترونية وإلى نوع الوظيفة لصالح الهيئة المؤسسية، وذلك بالنسبة للمحور الثاني، "الآثار الإيجابية للحكومة الإلكترونية"، والمحور الرابع، وهو "مقترحات الحكومة الإلكترونية"، وإلى نوع المؤهل العلمي (لصالح الماجستير)، وذلك بالنسبة لمعوقات الحكومة الإلكترونية

دراسة أبو سبت (2005) بعنوان: تقييم دور نظم المعلومات الادارية في عملية صنع القرار لدى متخذي القرار في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة

هدفت الدراسة الى وجود فروق في مكونات نظم المعلومات الادارية لصالح المؤسسة الإسلامية، ووجود تقنيات حديثة بشكل عام في مكونات نظم المعلومات في الجامعات الفلسطينية جعلت المستخدمين يعتمدون عليها اعتمادا كليا في صنع القرارات، كما أظهرت الدراسة أن نظم المعلومات الحديثة لا ترتقي إلى مستوى الأنظمة الخبيرة، فهي لا تعطي حولا للمشكلات وغير متصلة ببعضها. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: تطوير نظم المعلومات الادارية المحوسبة ورفعها، وذلك تبعا للمستحدثات التكنولوجية الحديثة والاستمرار في تطوير المستوى التنظيمي.

دراسة أبو مغايز (2004) بعنوان: الحكومة الإلكترونية في المؤسسات العامة للمملكة العربية السعودية

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى توفر المتطلبات البشرية والتقنية والإدارية اللازمة لتطبيق الحكومة الإلكترونية في المؤسسات العامة في المملكة العربية السعودية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي معتمداً على الاستبانة أداة للدراسة وقد توصل إلى نتائج أهمها: أن الوعي بجوانب الحكومة الإلكترونية يقع في المستوى المتوسط، وأن توفر الإمكانيات التقنية والفنية المناسبة لتطبيقات الحكومة الإلكترونية لدى المؤسسات محل الدراسة. وكذلك فإن توافر متخصصي الصيانة لتلك الإمكانيات لديها بالقدر الكافي للتحويل نحو العمل الإلكتروني، وإن المؤسسات العامة تعاني من قصور في الجوانب الإدارية اللاحقة (الهيكل التنظيمية، والعمليات والإجراءات، والأنظمة واللوائح، والتخطيط المستقبلي لتطبيقات الحكومة الإلكترونية) بحيث لا تتماشى بوضعها الحالي مع ما تفرضه الحكومة الإلكترونية من متطلبات وبالتالي فهي تحتاج إلى تحديث ملائم لبيئة العمل الإلكتروني المستقبلي. وكانت أهم توصيات الدراسة توفير الإمكانيات والتوعية اللازمة للتنمية والتدريب، والتأهيل في مجال الحكومة الإلكترونية. وأن يكون التطبيق على أحدث تقنيات الاتصالات وأكثرها أمناً، وتأمين حاسبات آلية جديدة ذات مواصفات تقنية عالية الجودة والأمان، وتحديث الأجهزة والبرمجيات المستخدمة حالياً بشكل دوري – لتكون ركيزة أساسية للدخول في الحكومة الإلكترونية مع كافة قطاعات الدولة مستقبلاً.

الدراسات الأجنبية

Yani & tal keilho (2004) "Explaining the adoption E-government feature"

هدفت هذه الدراسة إلى بحث أثر العوامل التنظيمية الداخلية وتأثير النظراء الخارجيين على مستوى تطبيق مجالات الحكومة الإلكترونية. إذ تم دراسة مجموعة من المتغيرات مثل ضغوط الجمهور الخارجي، وتأثير النظراء والمساندة السياسية وخصائص الحكومة الإلكترونية،

وقد أظهرت الدراسة أن للقيادات السياسية وعبء العمل الناتج عن البريد الإلكتروني والخدمات المباشرة ارتباطا مباشرا نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية، في حين وجد أن مستوى تطبيق مجالات الحكومة الإلكترونية يتأثر بعوامل دون غيرها، مثل: حجم السكان وقدرة المواطنين على الوصول للخدمات الحكومية وعبء العمل الناتج عن البريد الإلكتروني والخدمات المباشرة.

Scheduler& Schmidt (2004) "Managing the E-government Organization"

هدفت هذه الدراسة إلى بحث أثر العوامل الإدارية الداعمة والمعيقة لتطبيق الحكومة الإلكترونية وذلك من خلال دراسة مجموعة من العوامل، مثل: الأنشطة الإدارية والروابط السياسية والعقبات الخارجية، وقد أثبتت نتائج تحليل المسار الذي تم استخدامه إلى وجود علاقة مباشرة بين النشاطات الإدارية وتطبيق الحكومة الإلكترونية ووجود علاقة غير مباشرة بين إدراك العقبات

دراسة (Clay, 2000) هدفت دراسته إلى التعرف إلى الكفايات التكنولوجية والتدريبية لدى الموظف في مؤسسات الدولة ومدى ملائمة هذه الكفايات في إكسابه صفاتٍ تميزه عن غيره من العاملين لتحسين نوعية الإنتاج، واستخدم الباحث استبانة مكونة من (33) كفاية تكنولوجية مبنية وفقا للمقاييس المطورة من الجمعية الدولية لاستخدام التكنولوجيا. وتكونت عينة الدراسة من (146) موظفاً في مؤسسات في الولايات المتحدة بالإضافة إلى (76) مديراً ورئيس قطاع في مراكز نظم المعلومات، ودلت نتائج الدراسة أن الموظفين لديهم كفايات تكنولوجية المعلومات أقل من توقعات المديرين في مراكز المعلومات، في حين تدنت نسبة استجابات المديرين عن المقاييس الدولية، وقد أوصى الباحث بضرورة توظيف تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسات المعلوماتية.

دراسة (Gilbert and Balestrini, 2004) هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة الأسباب المختلفة التي تجعل اختيار الخدمة الإلكترونية لأداء الخدمات الحكومية أكثر قبولا من الطرائق

التقليدية لتقديم هذه الخدمات، إذ تقوم الدراسة بدراسة العوامل المتعلقة بإتخاذ القرار عندما يفكر الناس ويقيمون استخدام الخدمات الحكومية مباشرة أي بطريقة إلكترونية، وقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية من مدينة Guildford البريطانية وقد استخدمت الدراسة تسعة عوامل لقياس الخصائص والتوجهات تجاه تقديم الخدمات العامة مباشرة، ثلاثة منها توضح المنافع وهي (تقليل الوقت، والتكلفة، والتفاعل)، وستة تقيس الموانع والحواجز لقبول التعامل الإلكتروني في الخدمات الحكومية وهي (الخبرة، وكفاءة المعلومات، والسرية المالية، والضغط، والرغبة، والثقة). وقد أظهرت الدراسة أن جميع العوامل ما عدا التفاعل ذات علاقة مع الرغبة والاستعداد لاستخدام خدمات الحكومة الإلكترونية، وقد أظهرت الدراسة فروق هامة في الرغبة في استخدام التكنولوجيا بناء على عمر المبحوثين. وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين الرغبة في استخدام خدمات الحكومة مباشرة وعوامل (الوقت، والسرية المالية، والثقة، وكفاءة المعلومات)، كما أنه هنالك علاقة متوسطة مع (الخبرة، والتكلفة، وانخفاض الضغط، والرغبة في استخدام الخدمات الحكومية مباشرة).

(تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2003: بعنوان تطوير الحكومة الإلكترونية واتجاهاتها) وتنصب هذه الدراسة على فرضية تقول إن تطبيقات الحكومة الإلكترونية أثبتت حتى الآن أنها أداة فعالة في زيادة الكفاءة والفعالية في مجال الإدارة العامة.

بيد أنه يتعين القيام بالكثير للاستفادة التامة مما تتطوي عليه الحكومة الإلكترونية من وعد وإمكانيات من أجل تعميق ديمقراطية التداول.

وهذا التطبيق بالذات لا يزال محل اهتمام كبير لدى الأمم المتحدة لكونه يشكل شرطا مسبقا لترشيد نظام الحكم وأحد الشروط المسبقة لإيجاد عالم يسوده السلام والرخاء والعدل، كما جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. ويشير التقرير إلى ضرورة أن تدرس الحكومات بعناية تطبيقات الحكومة الإلكترونية وأن تنتظر بجدية في مسألة تطبيقها على عملياتها.

ويقترح كذلك أن تواصل شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة عملها في مجال تطوير الحكومة الإلكترونية وأن تعتمد في هذا الإطار إلى التوسع في تحليل سياساتها وتطويرها

وتوسيع نطاق الدعوة، والنهوض بمستوى الوعي وكذلك أنشطتها في مجال الدعوة والتعاون التقني.

ومن اهم التوصيات أن يركز هذا العمل بقوة على تطوير الحكومة الإلكترونية وتطبيقها لتمكين الناس من أداء أدوارهم وبصفة خاصة من زيادة مواردهم التداولية وكذلك الفرص المتاحة لهم لاستخدامها في عملية الحكم.

(mendel،2003): بحث بعنوان حرية المعلومات (مسح قانوني مقارنة)، تم استخدام

المسح القانوني المقارن بين القوانين المعمول بها في كل من الهند وبلغاريا والسويد وتايلاند وباكستان والمكسيك وجنوب افريقيا والولايات المتحدة وانجلترا واليابان، وكانت أهم النتائج، أن الحق في حرية المعلومات مبني على كون المؤسسات العامة تحتفظ بمعلومات. وبناءً على هذا المبدأ يحق للأفراد الحصول على هذه المعلومات إلا في حالة ضرورة إبقائها سرية للمصلحة العامة. فهناك مبادئ ديمقراطية قوية تعزز هذا الحق، ودورها الأساسي هو تعزيز المشاركة الديمقراطية والحاكمية وتأكيد احترام جميع حقوق الانسان.

كما ان حق حرية المعلومات وحق الحصول عليها من المؤسسات العامة حقق انتشاراً وتأيداً كبيراً، لأنه يعزز الديمقراطية ويعتبر من أبسط حقوق الانسان، وينعكس هذا من خلال إقرار سلطات عالمية بهذا الحق مثل هيئة الامم المتحدة، والأنظمة الإقليمية الثلاثة المختصة بحقوق النسان، بالإضافة إلى هيئات أخرى مثل الكمنويلث، وينعكس أيضاً من خلال التزايد السريع لعدد الدول التي تبنت هذا الحق ضمن تشريعاتها.

في هذه القوانين يجب أن تستند على مبدأ حد الكشف الأقصى عن المعلومات، أي يجب أن تكون جميع المعلومات خاضعة للإفصاح، إلا في حالة ضرورة إبقائها سرية للمصلحة العامة ويجب تقديم العديد من الوسائل القانونية حتى يتم تطبيق المنفعة القصوى من الإفصاح عن المعلومات، ويجب أن تشمل على خطوط عريضة لتعريف المعلومات العامة والمؤسسات العامة تماشياً مع أهدافها، كما يجب أن تكون طرائق استخدام الحق واضحة وسهلة بالإضافة إلى الحق

بالاستئناف لدى أية مؤسسة إدارية مستقلة ومن ثم إلى المحاكم لاي رفض للحصول على المعلومات .

ويجب أن تلتزم المؤسسات العامة بإصدار الفئات الرئيسية للمعلومات ونشرها حتى في حالة عدم وجود طلب عليها، ويجب أن تكون الاستثناءات واضحة ومحدودة وخاضعة للاختبارات والاهتمام العام، وفي النهاية يجب وضع معايير وإجراءات تعزيزية .

وجاءت أهم التوصيات بتقديم الإرشادات لمن يريد ان يطور قانون حرية المعلومات،تضمين اي نظام حكومي ديمقراطي قانون حرية المعلومات، وتطوير قانون حرية معلومات جيد يزيد من المشاركة في العملية السياسية يقود إلى حكومة مستقلة وتقوي العلاقة بين المؤسسات العامة والافراد الذين تخدمهم.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال الدراسات السابقة نستنتج أنها ركزت على الجانب القانوني بشكل كبير وأن هناك العديد من النقاط المهمة التي تشترك فيها، وقد اشارت دراسة معروف 2016 إلى حق الصحفيين في الحصول على المعلومات واهتمت بإعادة النظر في القوانين التي تحول بشكل غير مبرر دون ممارسة الحق في الحصول على المعلومات ولكنها لم تتطرق إلا كيفية تطبيق حق الوصول إلى المعلومات.

أما دراسة عثمان 2013 فطبقت هذه الدراسة على الوزارات الفلسطينية ولم تشمل المكلفين في المحافظات وأهملت جانب الوعي لديهم ولكن تشابهت مع دراستي في ضرورة إتاحة المعلومات للمواطنين.

وفي دراسة شقير 2012 التي اهتمت بمدى توافق قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في الأردن مع المعايير الدولية ولكن لم تهتم باثر قانون حق الوصول على المعلومات على تعزيز الوعي لدى المكلفين.

أما في دراسة الجمل 2009 فقد اهتمت بتطبيق مفاهيم الوعي الضريبي والحكومة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم ولكن لم تهتم بتطبيق قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية وأهملت هذا الحق.

كما أن في دراسة الدوسري 2007 التي تحدثت عن مدى إمكانية تطبيق الحكومة الإلكترونية في جامعة الملك فيصل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، لكنها لم تتطرق إلى أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية في مدى إمكانية وصول المعلومات إلى المواطنين ولم تتطرق للإطار القانوني لذلك.

وفي دراسة أبو سبت 2005 التي ناقشت تقييم دور نظم المعلومات الإدارية وعملية صنع القرار لدى متخذي القرار في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة فلم تول أهمية لحق الحصول على المعلومات ودوره في صنع القرار وكان الاهتمام في دور نظم المعلومات الإدارية.

أما دراسة أبو مغايش 2004 التي اهتمت بالحكومة الإلكترونية في المؤسسات العامة فلم تهتم بجانب الوعي الضريبي لدى العاملين ولكن كانت من أهم توصياتها الإهتمام بالتوعية اللازمة للتنمية والتدريب والتأهيل في مجال الحكومة الإلكترونية.

و في دراسة (Yani & Keiho (2004 فقد اهتمت بأثر العوامل التنظيمية الداخلية على مستوى تطبيق مجالات الحكومة الإلكترونية ولم تهتم بأثر حق الحصول على المعلومات الحكومية ومدى تطبيق هذا القانون باعتباره مفهوماً منفصلاً وإطاراً قانونياً منظماً بشكل مستقل.

أما في دراسة (Scheduler & Schmidt (2004 كانت تبحث عن أثر العوامل الإدارية الداعمة والمعيقة لتطبيق الحكومة الإلكترونية، كذلك لم تهتم بالتشريعات الداعمة لقانون حق الحصول على المعلومات.

وفي دراسة (Clay 2000) اكتفت بالتعرف إلى الكفايات التكنولوجية والتدريبية لدى موظفي المؤسسات، وهدفت لتحسن نوعية الإنتاج ولم تتطرق إلى تحسين طرائق تطبيق حق

الوصول للمعلومات لتوظيف هذه المعلومات في تحسن أداء العاملين الذي يزيد من تحسين نوعية الانتاج.

وفي دراسة (Gilbert and Balestrini, 2004) كان الهدف منها مناقشة الأسباب المختلفة التي تجعل اختيار الخدمة الإلكترونية أكثر قبولاً من الطرائق التقليدية وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة مباشرة وعوامل الوقت والسرية المالية والثقة وكفاءة المعلومات ولكنها أيضاً أهملت جزء تعزيز الوعي لدى المكلفين.

وفي تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2003 بعنوان (تطوير الحكومة الإلكترونية واتجاهاتها)، فقد جاءت أهم توصياتها ضرورة ان تدرس الحكومات بعناية أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية في تعزيز حق الحصول على المعلومات وتوسع نطاق الوعي للمكلفين في انشطتها، وهذه نقطة مشتركة مع موضوع دراستي، ولكنها لم تتناول جانب البنية التحتية اللازمة لتطبيق الحكومة الإلكترونية.

أما دراسة (مندل، 2003) فركزت على أن الأفراد يحق لهم الحصول على المعلومات ولكن في حالات الضرورة وعدا ذلك يجب ابقاؤها سرية للمصلحة العامة، لكنها لم تتبن قانوناً خاصاً لحق الحصول على المعلومات ليكون اطاراً ناظماً لهذا الحق والوصول للمعلومات ليس فقط في حالات الضرورة، وعدم ابقائها سرية عن العامة، وان يستند هذا الحق على مبدأ أخذ الكشف الاقصى عن المعلومات حتى يتم تطبيق المنفعة القصوى من الإفصاح عن المعلومات.

أما مايميز هذه الدراسة فهو أنها تركز بشكل أساسي على أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين، وكان التركيز بشكل أساسي على المكلفين في محافظة نابلس، ولم يسبق من قبل التطرق لمثل هذا الحق واثـر تبنيه في محافظة معينة، كما لم يتم تناول الموضوع من جانب تطبيق حق الحصول على المعلومات والبنية التحتية اللازمة لقانون حق الوصول للمعلومات الذي سيسهم بشكل كبير في الوقاية من الفساد ومنع الفاسدين من الإفلات من العقاب وبذلك يتم حصر الفساد والحد من انتشاره.

ومن المتوقع ان هذه الدراسة ومن خلال تناولها لهذا الجانب من الموضوع ستكون مفيدة ولن تكون تكرارا لما سبق من الدراسات وستكون إضافة للحقل الدراسي الذي تناولته.

نموذج الدراسة

يوضح نموذج الدراسة (الشكل رقم 1) العلاقة بين المتغيرات الآتية:

- المتغيرات المستقلة: البنية التحتية لحق الحصول على المعلومات، تطبيق حق الوصول للمعلومات.
- والمتغير التابع: الوعي الضريبي للمكلفين.

وبما أن المتغير المستقل هو المتغير الذي يؤثر على المتغيرات الأخرى ولا يتأثر بها، فانه يتم دراسة هذا الأثر أو التحقق منه من خلال معالجته من الناحية الاحصائية، ويتم التحكم بقيم أو مستويات هذا المتغير ليرى أثرها على متغير آخر.

أما المتغير التابع فهو متغير التأثير أو متغير الاستجابة إذ يتم كشف تأثير المستقل فيه.

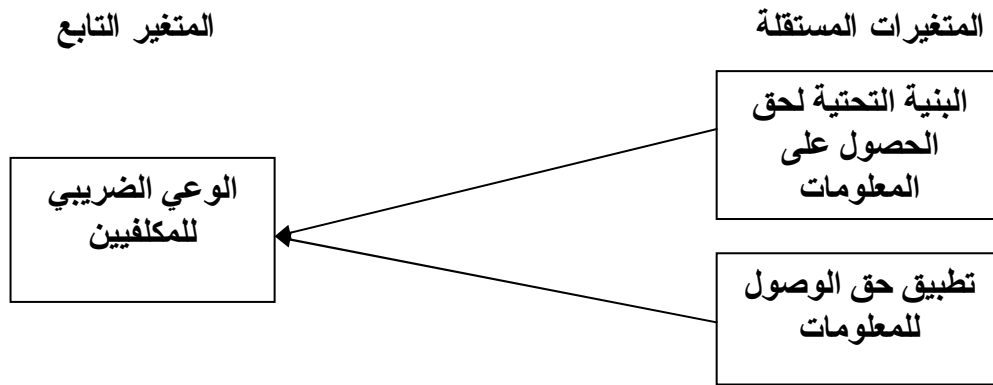
فالمتغيرات المستقلة في هذه الدراسة من البنية التحتية في الحصول على المعلومات وتطبيق حق الوصول إلى المعلومات تكون صاحبة التأثير في المتغير التابع وهو تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين والمقصودة بالمعالجة الاحصائية.

ان هذه العلاقة المنطقية يمكن ان نستدل عليها من الدراسات السابقة، ففي دراسة معروف 2016 بعنوان: (حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات في ضوء المعايير الدولية) فقد كان المتغير المستقل هو حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات، وهو المتغير صاحب التأثير، وكان المتغير التابع المعايير الدولية هو المتغير صاحب الاستجابة.

وفي مثال آخر دراسة الدوسري 2007 الذي كان متغيرها المستقل مدى امكانية تطبيق الحكومة الالكترونية صاحب التأثير على المتغير التابع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وهو المتغير المستجيب.

كذلك كانت العلاقة المنطقية واضحة في دراسة (أبو سبت 2005) الذي كان متغيرها المستقل هو تقييم دور نظم المعلومات الادارية، ومتغيرها التابع صاحب الاستجابة كان متخذي القرار في الجامعات الفلسطينية.

من هذه الامثلة تم الاعتماد على صياغة العلاقة المنطقية في هذه الدراسة بين المتغيرات المستقلة من بنية تحتية للمعلومات وتطبيق حق الحصول على المعلومات وبين المتغير التابع الوعي الضريبي للمكلفين.



شكل (1): متغيرات الدراسة

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

يتناول هذا الفصل مجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة، وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، إضافة إلى وصف متغيرات الدراسة والطرائق الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات.

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي منهجاً للدراسة؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة، لكونه منهجاً قائماً على دراسة الظواهر كما توجد في الواقع، ويعبر عنها بشكل كمي يوضح مقدار الظاهرة وحجمها، وهذا المنهج يعتمد على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلًا كافيًا ودقيقًا، لكي يتمكن من استخلاص دلالاتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة محل الدراسة.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المكلفين في محافظة نابلس، وقد بلغ عدد المكلفين (12000) مكلف مسجل في غرفة التجارة في مدينة نابلس.

عينة الدراسة

نظراً لصعوبة الوصول لكافة المكلفين اخترنا عينة قسدية مكونة من 364 مكلفاً موزعاً في مناطق شملت مدينة نابلس وقراها ومخيماتها.

جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	بكالوريوس فأقل	273	75.0
	دراسات عليا	91	25.0
مكان العمل	ريف	140	38.0
	مخيم	119	32.0
	مدينة	105	28.0
راس مال المكلف	اقل من 20000 شيكل	259	71.0
	200001 - 300000 اقل من	42	11.0
	40000-30001	14	0.03
	اكثر من 40000 شيكل	49	13.0
	المجموع	364	100.0

أداة الدراسة

تبنّت الباحثة الاستبانة باعتباره أحد ادوات البحث، وبعد مراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، ومراجعة الأبحاث والدراسات والكتب التي بحثت في أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس، وقد تكونت أداة الدراسة من جزأين، هي:

الجزء الاول: اشتمل على تعريف المستجيب بعنوان الدراسة وهدفها، اما الجزء الثاني فقد اشتمل على (31) فقرة، مقسمة إلى ثلاثة مجالات تتمثل في: (مجال البنية التحتية اللازمة لقانون حق الوصول الى المعلومات، وتطبيق حق الوصول الى المعلومات، والوعي الضريبي لدى لمكلفين) وتم الاستجابة عن فقراتها من خلال ميزان (ليكرت الخماسي) ويبدأ بالدرجة الكبيرة جداً وتُعطى (5) درجات، ثم الكبيرة وتُعطى (4) درجات، ثم المتوسطة وتُعطى (3) درجات، ثم القليلة وتُعطى درجتين، وينتهي بالقليلة جداً وتعطى درجة واحدة فقط.

صدق الأداة

للتأكد من صدق الأداة تم عرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الاختصاص، وذلك من أجل التأكد من فقرات الاستبانة والتعقيب عليها، ومن حيث صياغة فقراتها، ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت من أجله، وبذلك يعتمد الصدق الظاهري للاستبانة، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية، انظر الملحق رقم (1).

ثبات الأداة

تم استخراج معامل الثبات، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، والجدول (2) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

جدول (2): معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالات الاستبانة التي تقيس أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس

الرقم	المجال	معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا
1	مجال البنية التحتية اللازمة لقانون حق الوصول الى المعلومات	0.87
2	تطبيق حق الوصول الى المعلومات	0.82
3	الوعي الضريبي لدى لمكلفين	0.88
	الدرجة الكلية	0.91

يتضح من الجدول (2) أن معاملات الثبات كانت تتراوح بين (0.82-0.87) وهي معاملات ثبات جيدة وتفي بأغراض الدراسة الحالية.

منهجية الدراسة

حتى يتسنى عرض مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها المتعلقة بأثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس، ولما لهذا الموضوع من أهمية تتبع من اعتماد الخزينة الفلسطينية على إيرادات هذا النوع من

الضرائب، ولحساسية البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأنواع المختلفة من الضرائب غير المباشرة، تم اتباع اجراءات الدراسة.

إجراءات الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- إعداد الاستبانة بصورتها النهائية بناءً على الدراسات السابقة.
- ومن ثم اختيار أفراد عينة (الدراسة).
- بعد ذلك تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة، وتم استرجاعها.
- تم ترميز الاستبانات وتفرغها باستخدام الحاسب الآلي وذلك من أجل تحليلها ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).
- بعد أن تم إدخال البيانات للحاسوب تم استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة لها.

المعالجات الإحصائية

تم تفرغ إجابات أفراد العينة وجرى ترميزها وإدخالها باستخدام الحاسوب، إذ تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) كما تم استخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

1. (معادلة كرونباخ ألفا Alpha Cronbach's) لحساب الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة.
2. (التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) لتحديد مدى تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية من حيث الوصول للمعلومات ومدى تبني قانون حق الحصول على المعلومات.

3. (اسلوب الانحدار الخطي المتعدد) لاختبار فرضيات الدراسة من حيث لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حق الحصول على المعلومات ولا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين البنية التحتية على تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

تم في هذا الفصل عرض لنتائج الدراسة وفقاً لترتيب أسئلتها وفرضياتها.

أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول

ما أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية من حيث: (مجال البنية التحتية اللازمة لقانون حق الوصول الى المعلومات) على تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس؟

وللإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات أداة الدراسة، ثم تم تحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، وتم حساب المدى ($5-1=4$)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح، أي ($5/4=0.80$) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)؛ لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي:

- من 1 إلى أقل من 1.80 يمثل (درجة منخفضة جداً).

- من 1.81 وحتى أقل من 2.60 يمثل (درجة منخفضة).

- من 2.61 وحتى أقل من 3.40 يمثل (درجة متوسطة).

- من 3.40 وحتى أقل من 4.20 يمثل (درجة عالية).

- من 4.20 وحتى 5.00 يمثل (درجة عالية جداً).

وللإجابة على هذا السؤال في الجدول التالي:

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال البنية التحتية اللازمة لقانون
حق الوصول الى المعلومات

الدرجة	النسبة المئوية %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	التسلسل
متوسطة	66.15	1.14	3.31	يتم الاهتمام بتحديث مواقع الدوائر الضريبية على الإنترنت بشكل مستمر.	1.
متوسطة	67.69	1.21	3.38	يتم العمل على إحلال الأعمال الإلكترونية محل الأعمال التقليدية تدريجياً.	2.
متوسطة	67.69	0.84	3.38	يتم التجديد المستمر للإجراءات التي تم تطبيقها إلكترونياً.	3.
متوسطة	69.23	0.75	3.46	يتم توفير الأدوات والتقنيات المتعلقة بالبنية التحتية الخاصة في الدوائر الضريبية الإلكترونية في الدوائر الضريبية.	4.
متوسطة	69.62	0.77	3.48	يتم ايصال الموظفين بالإنترنت حتى يعتادوا على استخدامها وفهمها.	5.
مرتفعة	70.77	0.75	3.54	يتم توفير نظام بريد إلكتروني في الدوائر الضريبية.	6.
مرتفعة	70.77	1.08	3.54	يتم إشراك الموظفين والعاملين في عمليات حق الوصول الى المعلومات	7.
مرتفعة	72.31	1.00	3.62	يتم تطوير الأنظمة داخل الدوائر الضريبية لتنقل المعلومات مع الاهتمام ان تكون جميعها تستخدم تقنيات الإنترنت.	8.
مرتفعة	75.38	89.	3.77	مجال تدريب العاملين على طرق تقديم المعلومات.	9.
مرتفعة	76.92	86.	3.85	تحتاج الأعمال الإلكترونية الجديدة الى قدرات جديدة عند الموظفين.	10.
مرتفعة	70.65	62.	3.53	مجال البنية التحتية اللازمة لقانون حق الوصول إلى المعلومات	

يتضح من نتائج الجدول رقم (3) بأن الدرجة الكلية لمجال البنية التحتية اللازمة لقانون حق الوصول الى المعلومات قد أتى بمتوسط حسابي بلغ (3.53) وبانحراف معياري بلغ (0.62) وبنسبة مئوية بلغت (70.6%) وهي نسبة استجابة مرتفعة.

كما يتضح بأن الفقرات التي حصلت على أدنى درجات الموافقة تمثلت في الفقرات (2،3،5،8،1) والتي تعلق بمواضيع مثل:

1. يتم الاهتمام بتحديث مواقع الدوائر الضريبية على الانترنت بشكل مستمر.
2. يتم العمل على إحلال الأعمال الالكترونية محل الأعمال التقليدية بالتدريج.
3. حيث يتم التجديد المستمر للإجراءات التي تم تطبيقها إلكترونياً.
4. يتم توفير الأدوات والتقنيات المتعلقة بالبنية التحتية الخاصة في الدوائر الضريبية الالكترونية في الدوائر الضريبية. يتم إيصال الموظفين بالانترنت حتى يعتادوا على استخدامها وفهمها.

كما يتضح من نتائج الدراسة بأن الفقرات التي قد حصلت على أعلى درجات الموافقة هي الفقرات (6،9،10) تتعلق بمواضيع مثل:

1. يتم تطوير الأنظمة داخل الدوائر الضريبية لتتأقلم المعلومات مع الاهتمام ان تكون جميعها تستخدم تقنيات الانترنت.
2. مجال تدريب العاملين على طرق تقدير المعلومات وتقديمها.
3. تحتاج الأعمال الالكترونية الجديدة الى قدرات جديدة عند الموظفين.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني

ما أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية من حيث (تطبيق حق الوصول الى المعلومات) على تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس؟

وللإجابة على هذا السؤال في الجدول الآتي:

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تطبيق حق الوصول إلى المعلومات

الدرجة	النسبة المئوية %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	التسلسل
مرتفعة	75.38	0.97	3.77	يجب العمل على التدريب المكثف والمستمر للموظفين على استخدام الحاسب الإلكتروني لنجاح حق المعلومات.	1.
مرتفعة	76.92	1.17	3.85	هناك تشجيع من ادارة الدوائر الضريبية على تطبيق الإدارة الإلكترونية.	2.
مرتفعة جدا	81.54	0.83	4.08	انخفاض الوعي الثقافي والاجتماعي المتعلق بحق المعلومات.	3.
مرتفعة جدا	86.15	0.61	4.31	بناء شبكة داخلية في الدوائر الضريبية تربط مختلف الاقسام والفروع مع بعضها.	4.
مرتفعة جدا	80.00	0.57	4.00	تطبيق حق الوصول الى المعلومات	

يتضح من الجدول رقم (4) بأن الدرجة الكلية لمجال تطبيق حق الوصول إلى المعلومات قد أتى بمتوسط حسابي بلغ (4.00) وبانحراف معياري بلغ (0.5) وبنسبة مئوية بلغت 80.00% وهي نسبة استجابة مرتفعة جدا.

وكما يتضح بان الفقرات التي حصلت على أدنى درجات الموافقة تمثلت في الفقرات (1، 2) والتي تعلقت بمواضيع مثل: يجب العمل على التدريب المكثف والمستمر للموظفين على استخدام الحاسب الإلكتروني لنجاح حق المعلومات، وهناك تشجيع من إدارة الدوائر الضريبية على تطبيق الإدارة الإلكترونية.

وكما يتضح من نتائج الدراسة بأن الفقرات التي قد حصلت على أعلى درجات الموافقة هي الفقرات (2،4) تتعلق بمواضيع مثل: انخفاض الوعي الثقافي والاجتماعي المتعلق بحق المعلومات، وبناء شبكة داخلية في الدوائر الضريبية تربط مختلف الأقسام والفروع مع بعضها.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث

ما أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية من حيث: (الوعي الضريبي لدى المكلفين) على تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس؟

والجدول الآتي يجيب على هذا السؤال:

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الوعي الضريبي للمكلفين

الدرجة	النسبة المئوية %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	التسلسل
متوسطة	64.62	0.97	3.23	صعوبة فهم المكلف بنود قانون ضريبة الدخل	1.
متوسطة	67.69	1.00	3.38	شعور المكلف بالتدخل من قبل الدائرة الضريبية في شؤونه الخاصة	2.
متوسطة	69.23	1.08	3.46	تسهم حق الوعي الضريبي دني مستوى الثقة المتبادلة بين المكلف والدوائر الضريبية	3.
مرتفعة	73.85	0.72	3.69	يرى المكلف الإدارة الضريبية طرفاً خصماً له	4.
مرتفعة	73.85	0.82	3.69	وجود ثغرات في القانون الفلسطينية يحد من فهمه ويؤدي الى منازعة ضريبية	5.
مرتفعة	75.11	0.84	3.76	عدم مراعاة قانون ضريبة الدخل الفلسطينية لقواعد العدالة	6.
مرتفعة	75.38	0.80	3.77	يسهم حق الوعي الضريبي بشعور المكلف بأن أموال الضرائب التي يتم تحصيلها لا يتم إنفاقها في أوجهها الصحيحة	7.

الدرجة	النسبة المئوية %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	التسلسل
مرتفعة	75.38	0.80	3.77	عدم صدور التعليمات والنشرات المرفقة مع قانون ضريبة الدخل الفلسطينية	8.
مرتفعة	75.38	1.05	3.77	عدم وعي الإدارة الضريبية للوضع الاقتصادي والاجتماعي للمكلف.	9.
مرتفعة	75.38	0.80	3.77	عدم استخدام الإدارة الضريبية وسائل إعلام لنشر الوعي الضريبي.	10.
مرتفعة	76.87	0.70	3.84	عدم سهولة ووضوح بعض بنود ومواد قانون ضريبة الدخل مما يؤدي الى قلة الوعي الضريبي	11.
مرتفعة	76.92	0.86	3.85	يسهم حق الوعي الضريبي في اعتقاد المكلف بان دفع الضرائب المستحقة هو واجب وطني	12.
مرتفعة	76.92	0.66	3.85	كثرة القوانين الضريبية المطبقة في فلسطين وتعددتها وتشابكها	13.
مرتفعة	76.92	0.86	3.85	عدم ملائمة طبيعة الوسائل والأدوات المستخدمة في نشر التوعية الضريبية.	14.
مرتفعة	78.46	0.73	3.92	عدم وجود أي من الدورات التوعوية والإرشادية.	15.
مرتفعة جدا	80.00	0.88	4.00	تبنى الوعي الضريبي استعداد ذاتي لدى المكلف نحو التغيير من أجل التطوير.	16.
مرتفعة جدا	86.15	0.61	4.31	تعمل قوانين الحصول على المعلومات على البناء في مناخ عمل يتسم بالثقة المتبادلة بين الدوائر الضريبية والمكلف	17.
مرتفعة	75.18	0.41	3.76	الوعي الضريبي لدى لمكلفين	

يتضح من الجدول رقم (5) بان الدرجة الكلية لمجال الوعي الضريبي لدى لمكلفين قد أتى بمتوسط حسابي بلغ (3.7) وبانحراف معياري بلغ (0.41) وبنسبة مئوية بلغت 75.1% وهي نسبة استجابة مرتفعة.

كما يتضح بأن الفقرات التي حصلت على أدنى درجات الموافقة تمثلت في الفقرات (6،7،5) والتي تعلقت بمواضيع، مثل: عدم وجود أي من الدورات التوعوية والإرشادية، وتبني الوعي الضريبي استعداد ذاتي لدى المكلف نحو التغيير من أجل التطوير، وتعمل قوانين الحصول على المعلومات على بناء مناخ عمل يتسم بالثقة المتبادلة بين الدوائر الضريبية والمكلف.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرابع

ما العلاقة ما بين كل من (مجال البنية التحتية اللازمة لقانون حق الوصول الى المعلومات وتطبيق حق الوصول الى المعلومات) في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس؟

تم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات والجدول (6) يبين ذلك.

جدول (6): معامل (ارتباط بيرسون) بين أثر تبني قانون حق الوصول على المعلومات الحكومية من حيث (مجال البنية التحتية اللازمة لقانون حق الوصول الى المعلومات، وتطبيق حق الوصول الى المعلومات) على تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس؟

الوعي الضريبي لدى لمكلفين		
0.052	معامل الارتباط بيرسون	مجال البنية التحتية اللازمة لقانون حق الوصول الى المعلومات
0.325	مستوى الدلالة	
0.129	معامل الارتباط بيرسون	تطبيق حق الوصول الى المعلومات
0.014	مستوى الدلالة	

حيث يتضح من الجدول رقم (6) ان معامل الارتباط قليل ولا يوجد مشاكل احصائية في اختبار الانحدار المتعدد.

جدول (7) معاملات التفسير لمتغيرات الدراسة حسب نتائج الانحدار الخطي المتعدد

النموذج	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	معامل التفسير المعدل	مستوى الدلالة
مجال البنية التحتية اللازمة لقانون حق الوصول الى المعلومات	3.5327	0.61845	0.129	0.02	
تطبيق حق الوصول الى المعلومات	4.0000	0.57256	0.194	0.04	

تشير النتائج الإحصائية في الجدول (7) إلى أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية من حيث (مجال البنية التحتية اللازمة لقانون حق الوصول الى المعلومات، وتطبيق حق الوصول الى المعلومات، والوعي الضريبي لدى المكلفين) على تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس، اعتماداً على قيمة مستوى دلالة (0.05) أي أن مجال تطبيق حق الوصول الى المعلومات باعتباره متغيراً مستقلاً يفسر ما مقداره (19 %) من التباين في المتغير التابع (تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس)، وهي قوة تفسيرية موضوعية.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمناقشة نتائج الدراسة والتوصيات، إذ هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس، كما هدفت التعرف إلى أثر متغيرات الدراسة (البنية التحتية اللازمة لقانون حق الوصول إلى المعلومات، وتطبيق حق الوصول للمعلومات، والوعي الضريبي للمكلفين) على أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس.

مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

بينت نتائج الدراسة أن مدى تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية من حيث تطبيق حق الوصول إلى المعلومات لدى المكلفين في محافظة نابلس، قد أتت بمتوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري (0.57)، وبنسبة مئوية (80.00)، أي أن أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس في مجال تطبيق حق الوصول إلى المعلومات مرتفع جداً.

وهذا يدل على أنه يجب العمل على التدريب المكثف والمستمر للموظفين على استخدام الحاسب الآلي لنجاح حق الوصول للمعلومات، كذلك يجب التشجيع المستمر من إدارة الدوائر الضريبية على تطبيق الإدارة الإلكترونية، وأن انخفاض الوعي الثقافي والاجتماعي المتعلق بحق الوصول للمعلومات هو سبب من الأسباب التي تؤثر على عدم إيصال المعلومات للمواطنين.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

بينت نتائج الدراسة أن مدى تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية من حيث البنية التحتية اللازمة لقانون حق الحصول على المعلومات لدى المكلفين في محافظة

نابلس، قد أنتت بمتوسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (62.0)، وبنسبة مئوية (70.65)، وهذا يدل على أن اثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس، مجال البنية التحتية اللازمة لقانون حق الحصول على المعلومات كان متوسطاً.

فكان الإهتمام بتحديث مواقع الدوائر الضريبية باستمرار، والعمل على احلال الأعمال الإلكترونية محل الأعمال التقليدية، والتجديد المستمر للاجراءات التي يتم تطبيقها إلكترونياً، وتوفير الادوات والتقنيات، وإيصال الموظفين بالإنترنت حتى يعتادوا على استخدامها وفهمها كل ذلك له درجة استجابة متوسطة من المكلفين.

وكان توفير نظام بريد الكتروني، واشراك الموظفين والعاملين في عمليات حق الوصول الى المعلومات، وتطوير الانظمة داخل الدوائر، وتدريب العاملين على طرائق تقديم المعلومات، كل ذلك له درجة استجابة مرتفعة من المكلفين.

وعليه فان عدم تبني قانون حق الحصول على المعلومات يؤثر على المكلفين في محافظة نابلس ويعتمد على البنية التحتية لحق الوصول للمعلومات واي ضعف في البنية التحتية يجعل تبني القانون صعباً.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

بينت نتائج الدراسة أن أثر حق الحصول على المعلومات الحكومية على تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس قد انتت بمتوسط حسابي (3.76) وانحراف معياري (41.0) ونسبة مئوية (75.18)، وهي درجة استجابة مرتفعة.

ومن خلال هذه النتيجة يمكن القول: إن عدم تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية يؤدي الى عدم تعزيز الوعي الضريبي للمكلفين، بالتالي رفض الفرضية الأولى التي تقول: إنه لا توجد علاقة بين حق الحصول على المعلومات الحكومية وبين تعزيز الوعي الضريبي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

وتشير نتائج الدراسة في تحديد أثر البنية التحتية للحصول على المعلومات الحكومية على تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) أي أن مجال البنية التحتية اللازمة لقانون حق الوصول الى المعلومات باعتباره متغيراً مستقلاً تفسر ما مقداره (12 %) من التباين في المتغير التابع (تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس)، وان مجال تطبيق حق الوصول الى المعلومات باعتباره متغيراً مستقلاً تفسر ما مقداره (19 %) من التباين في المتغير التابع (تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس)، وهي قوة تفسيرية موضوعية.

بالتالي فانه يمكن القول: إن أثر عدم تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية يؤدي إلى اضعاف تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس بالتالي رفض الفرضية الثانية التي تقول: إنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حق الحصول على المعلومات الحكومية وتعزيز الوعي الضريبي، وهذا يدل على انه هناك علاقة قوية بما أن القوة التفسيرية كانت موضوعية.

التوصيات

بناء على نتائج هذه الدراسة توصي الباحثة بما يأتي:

1. عقد الندوات الارشادية، وتنظيم ورش عمل وجلسات للمسؤولين الرسميين حول حق الحصول على المعلومات وأثره الايجابي على المجتمع.
2. إجراء التعديلات اللازمة على القانون الأساسي الفلسطيني، بحيث يتم اقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات الذي يراعي كافة المبادئ والمعايير القانونية التي تضمن ممارسة هذا الحق.

3. إصدار تعليمات مكتوبة وواضحة عن جميع الهيئات العامة بالمعلومات العامة التي يجب ان تبقى سرية، على ان تكون أية معلومات غير محددة في تلك التعليمات محلا للكشف والإفصاح.

4. إعادة النظر في القوانين التي تحول بشكل غير مبرر دون ممارسة الحق في الحصول على المعلومات، والتأكيد أن هذا الحق هو الأصل، ويجب أن يفسر أي شك أو تعارض بين القوانين لصالحه.

5. إجراء دراسات مشابهة تتناول وجهة نظر المكلفين، ومقارنة نتائجها بنتائج هذه الدراسة حول المشكلات التي تواجه المكلفين في تطبيق قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية.

6. العمل على إشراك خبراء الضريبة في تصميم برامج لتدريب الموظفين على الوعي الضريبي.

7. العمل على إشراك المواطنين في وضع خطط المؤسسات العامة، والمشاركة في تنفيذها.

8. عمل برامج مستمرة، تُعنى بخلق وعي لدى المجتمع المحلي بأهمية التواصل ما بين المؤسسات العامة والمواطن في فلسطين.

9. تعميم مفاهيم التكنولوجيا ونشرها لما لها الأثر الكبير في نشر المعلومات للجمهور، والمساعدة في توسيع نطاق تطبيق هذه المفاهيم.

قائمة المصادر والمراجع

- أبو دية، احمد (2005): حرية الوصول للمعلومات في فلسطين، الطبعة الاولى، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة امان - رام الله.
- أبو سبت، صبري فايق عبد الجواد (2005): تقييم دور نظم المعلومات الادارية في عملية صنع القرار لدى متخذي القرار في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أبو مغايش، يحيى محمد (2004): الحكومة الالكترونية في المؤسسات العامة للمملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية.
- البريهي، علي (2010): الوعي الضريبي والنفاذ إليها من منظور المجتمع المدني والإعلام ودورهما في المساعدة على كشف الفساد. ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل التدريبية لمحاربة الفساد، جامعة صنعاء، اليمن.
- الجمال (2009): تطبيق مفاهيم الوعي الضريبي والحكومة الالكترونية في وزارة التربية والتعليم المصرية. مصر.
- الدوسري، عبد الله (2007): مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية بجامعة الملك فيصل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، دراسة ميدانية على كليتي الآداب والعلوم للبنات
- شقيير، يحيى (2012): مدى توافق قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في الأردن مع المعايير الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- الطيراوي، سجي. (2011): حرية الوصول للمعلومات في الواقع القانوني والعملي في فلسطين، الطبعة الاولى الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة امان، رام الله.

عثمان، مها (2013): واقع حرية الوصول للمعلومات في الوزارات الفلسطينية، جامعة بيرزيت، دائرة الادارة العامة.

القطيفان، لانا خالد سلامة (2013): دور قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في التغطية الإعلامية في الأردن من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

المبيضين، صفوان (2013): الحكومة الالكترونية النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المناعسة، اسامة احمد؛ الزغبى جلال محمد (2012): الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مؤسسة حرية الفكر والتعبير (2012): التعرف على حرية تداول المعلومات (قانونية مقارنة). ط2، القاهرة، مصر

المراجع الأجنبية

Article 19 & The British Council ،Access to Information Booklet, t [publication online] (British Council2004 ،accessed 12 January 2008); available from <http://www.britishcouncil.org/governance-foebooklet.doc> ،Internet.

Carlos P. Romulo ،“UN Freedom of Information Convention: What the Conference Achieved ،” United

Clay, M. M. (2000). Concepts about print: What have children learned about the way we print language?. Heinemann.

Ignacio Criado, J and Carmen Ramilo, M., "*E-government in practice: An analysis of Web site orientation to the citizens in Spanish municipalities*", *The International Journal of Public Sector Management*, Vol. 16 No. 3, pp. 191-218, 2003.

nger Osterdahl, "**Freedom of Information in Question: Freedom of Information in International Law**

Mazhar Siraj (2010). "*Exclusion of Private Sector from Freedom of Information Laws: Implications from a Human Rights Perspective*". *Journal of Alternative Perspectives on Social Sciences* 2 (1): 211–226.

Pacific Council on International Policy: **The Western Partner o f the council on Foreigner Relations**, " Roadmap for E-government in the Developing World: 10 Questions E-Government Leaders Should Ask Themselves", The Working Group on E-Government in the Developing World, APRIL 2002.

Barhizgari, A. M., & Gilbert, G. R. (2004). *Measures of organizational effectiveness: private and public sector performance*. *Omega*, 32(3), 221-229.

Raaflaub, Kurt; Ober, Josiah; Wallace ,Robert (2007). **Origins of democracy in ancient Greece**. University of California Press. p. 65. ISBN 0-520-24562-8

Staples, William R.. **Encyclopedia of privacy**. Greenwood Publishing Group.

Toby Mendel, **National Security and Open Government: Striking the Right Balance** (New York: Campbell Public Affairs Institute, Syracuse University, 2003

المواقع الالكترونية تم الدخول اليها بتاريخ 2-8-2018 على الساعة 10,40 دقيقة صباحا:

lcaclebanon، 2012 تم الوصول للموقع عن طريق الرابط التالي [www. Lcaclebanon.com](http://www.Lcaclebanon.com)

البرغوثي، بلال. (2004) " الحق في الاطلاع او حرية الحصول على المعلومات " بحث منشور على الانترنت تم الوصول اليه عن طريق الملف التالي [file:///C:/Users/ALESSA/Desktop/legal54%20\(2\).pdf](file:///C:/Users/ALESSA/Desktop/legal54%20(2).pdf)

التكتيكات الجديدة، 2013. أهمية الحق في الوصول للمعلومات بالنسبة للمواطن العادي وعلاقتها بمكافحة الفساد تم الوصول اليه عن طريق الرابط التالي www.newtactics.org

دنيا الوطن، 2014. تم الوصول للموقع عن طريق الرابط التالي www.alwatanvoice.com

طالب، جبار. (2014) "حق الحصول على المعلومات كحق من حقوق الانسان" تم الوصول للمنشور عن طريق الرابط التالي www.journal.nahrainlaw.org

عزت، أحمد. 2011 "حرية تداول المعلومات" تم الوصول اليه عن طريق الرابط التالي www.transparency.org

المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2003، تم الوصول اليه عن طريق الرابط التالي www.unpan1.un.org

معروف، سلامة. (2016) "واقع حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات" تم الوصول اليه عن طريق الرابط التالي [www. site.iugaza.edu.ps](http://www.site.iugaza.edu.ps)

ويكيبيديا، 2018، تم الوصول للموقع عن طريق الرابط التالي www.wikipedia.org

الملاحق

ملحق (1) أسماء المحكمين

1. د. سهير الشوملي محاضر في جامعه فلسطين التقنية خضوري
2. د. مفيد الظاهر محاضر في جامعه النجاح الوطنية
3. د. سليمان العبادي محاضر في الجامعة العربية الأمريكية
4. د. محمد معالي محاضر في الجامعة العربية الأمريكية
5. د. ذيب ناصيف محاضر في جامعه القدس المفتوحة /سلفيت

ملحق (2) الاستبانة

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج المنازعات الضريبية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

تقوم الطالبة بإجراء دراسة عنوانها: " أثر تبني قانون حق الحصول على المعلومات الحكومية في تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين في محافظة نابلس." استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، لذا يرجى من حضرتكم التكرم بقراءة هذه الاستبانة والإجابة عنها بأمانة وموضوعية، إذ إنها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

الطالبة: عايشة سلامة

أولاً: البيانات الشخصية

ملاحظة: يرجى وضع إشارة (√) في المكان المخصص والذي ينطبق على حالتك.

المؤهل العلمي:

بكالوريوس فأقل () دراسات عليا ()

مكان العمل:.....

رأس مال المكلف:.....

الجزء الثاني: الرجاء وضع إشارة (✓) في المكان المناسب:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
	المجال الاول: مجال البنية التحتية اللازمة لقانون حق الوصول الى المعلومات					
1.	يتم العمل على احلال الأعمال الالكترونية محل الاعمال التقليدية تدريجيا.					
2.	يتم اىصال الموظفين بالانترنت حتى يعتادوا على استخدامها وفهمها.					
3.	يتم الاهتمام بتحديث مواقع الدوائر الضريبية على الانترنت بشكل مستمر.					
4.	يتم توفير نظام بريد الكتروني في الدوائر الضريبية.					
5.	يتم التجديد المستمر للاجراءات التي تم تطبيقها الكترونيا.					
6.	يتم تطوير الانظمة داخل الدوائر الضريبية لتتأقل المعلومات مع الاهتمام ان تكون جميعها تستخدم تقنيات الانترنت.					
7.	يتم اشراك الموظفين والعاملين في عمليات حق الوصول الى المعلومات					
8.	يتم توفير الادوات والتقنيات المتعلقة بالبنية التحتية الخاصة في الدوائر الضريبية الالكترونية في الدوائر الضريبية.					
9.	مجال تدريب العاملين على طرق تقديم المعلومات.					
10.	تحتاج الأعمال الالكترونية الجديدة الى قدرات جديدة عند الموظفين.					
	المجال الثاني: تطبيق حق الوصول الى المعلومات					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
11.	هناك تشجيع من ادارة الدوائر الضريبية على تطبيق الإدارة الالكترونية.					
12.	انخفاض الوعي الثقافي والاجتماعي المتعلق بحق المعلومات.					
13.	يجب العمل على التدريب المكثف والمستمر للموظفين على استخدام الحاسب الالكتروني لنجاح حق المعلومات.					
14.	بناء شبكة داخلية في الدوائر الضريبية تربط مختلف الاقسام والفروع مع بعضها.					
	المجال الثالث: الوعي الضريبي لدى لمكلفين					
15.	تعمل قوانين الحصول على المعلومات على بناء في مناخ عمل يتسم بالثقة المتبادلة بين الدوائر الضريبية والمكلف					
16.	تبني الوعي الضريبي استعداد ذاتي لدى المكلف نحو التغيير من أجل التطوير.					
17.	تسهم حق الوعي الضريبي اعتقاد المكلف بان دفع الضرائب المستحقة هو واجب وطني					
18.	تسهم حق الوعي الضريبي بشعور المكلف بان أموال الضرائب التي يتم تحصيلها لا يتم إنفاقها في أوجهها الصحيحة					
19.	تسهم حق الوعي الضريبي دني مستوى الثقة المتبادلة بين المكلف والدوائر الضريبية					
20.	صعوبة فهم المكلف بنود قانون ضريبة الدخل					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
21.	شعور المكلف بالتدخل من قبل الدائرة الضريبية في شؤونه الخاصة					
22.	يرى المكلف الإدارة الضريبية طرفاً خصماً له					
23.	عدم سهولة ووضوح بعض بنود ومواد قانون ضريبة الدخل مما يؤدي الى قلة الوعي الضريبي					
24.	عدم صدور التعليمات والنشرات المرفقة مع قانون ضريبة الدخل الفلسطينية					
25.	وجود ثغرات في القانون الفلسطينية يحد من فهمه ويؤدي الى منازعة ضريبية					
26.	عدم مراعاة قانون ضريبة الدخل الفلسطينية لقواعد العدالة					
27.	كثرة وتعدد وتشابك القوانين الضريبية المطبقة في فلسطين					
28.	عدم وعي الإدارة الضريبية للوضع الاقتصادي والاجتماعي للمكلف.					
29.	عدم استخدام الإدارة الضريبية وسائل إعلام لنشر الوعي الضريبي.					
30.	عدم ملائمة طبيعة الوسائل والأدوات المستخدمة في نشر التوعية الضريبية.					
31.	عدم وجود أي من الدورات التوعوية والإرشادية.					

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**Impact of Adopting Law Giving Right to
Obtain Government Information on
Enhancement of Tax Awareness Among
Taxpayers in Nablus Governorate**

**By
Aysha Ezzat Salama**

**Supervisor
Prof. Tariq al-Haj**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master in Taxation Disputes,
Faculty of Graduate Studies, An- Najah National University,
Nablus, Palestine.**

2018

**Impact of Adopting Law Giving Right to Obtain Government
Information on Enhancement of Tax Awareness Among Taxpayers in
Nablus Governorate**

**By
Aysha Ezzat Salama
Supervisor
Prof. Tariq al-Haj**

Abstract

The study aimed to identify Impact of adopting law giving right to obtain government information on enhancement of tax awareness among taxpayers in Nablus governorate. The researcher used the descriptive approach to the study method. In order to suit the nature of the study, the study population consists of the taxpayers in Nablus governorate, (12000) registered in the chamber of commerce in the city of Nablus, where a sample was chosen from (364) expensive, were selected in a random stratified from, which accounted for (3%) of the study community, it is clear from the results of the study that the adoption of the right to information to raise tax awareness (0.84), and by percentage (63.4). This indicates that the effect of the adoption of the law on access to government information in enhancing tax awareness the taxpayers in Nablus governorate in the field of infrastructure needed for the law of access to information, was medium. The results of the study indicate that there is a statistically significant effect at the level of significance (0.05) in the effect of the adoption of the law of the right to obtain governmental information in terms of (the field of infrastructure required for the law of access to information, application of in information access and tax awareness of taxpayers) enhancing the tax awareness of taxpayers in Nablus Governorate, based on the value of

significance level (0.05),the field of infrastructure required for the law of access to information as an independent variable explains the amount of (19%) of the variance in the dependant variable Nablus,the researcher recommends the following:

Holding seminars and organizing workshops and meetings for official officials on the right of access to information and its positive impact on the society, and making the necessary amendments to the Palestinian basic law,so that the law of the right to information is adopted which takes into account all the principles and legal standards that guarantee the exercise of this right.